



56
العدد

أبريل 2022

الرباط

العدد 56 أبريل 2022

اقرأ في هذا العدد

تقارير اقتصادية:

الاستعراضات الطوعية الوطنية للدول العربية عام 2021، لمحات من الاستعراضين الوطنيين الثالث لـ"قطر"، والثاني لـ"تونس"

الإصدار الخامس لتقرير التنمية العربية المعنون " مديونية الدول

العربية - الواقع والمخاطر وسبل المواجهة"

الصادر بالتعاون بين المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة (ديسمبر 2021)

عرض كتاب:

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره"، للأستاذ الدكتور/ إبراهيم العيسوي الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ورشة العمل:

ورشة عمل بعنوان " تقرير تحديات التنمية في العالم: التنمية البشرية من منظور أوسع " للأستاذ الدكتور/خالد أبو اسماعيل، رئيس قسم التنمية الاقتصادية والفقير في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، والسيد الأستاذ/عبد الكريم جعفر، مساعد بحوث اقتصادية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة.

الأبواب الرئيسية

3

تقارير اقتصادية

20

معرض كتاب

32

ورشة عمل

35

أخبار الجمعية والسادة الأعضاء

www.asfer.org

E-mail: asfer.egypt89@gmail.com

56

العدد

أبريل 2022

المحتويات

افتتاحية العدد

تقارير اقتصادية:

الاستعراضات الطوعية الوطنية للدول العربية عام 2021، لمحات من الاستعراضين الوطنيين الثالث لـ"قطر"، والثاني لـ"تونس"

الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لـ"قطر" عام 2021.

الاستعراض الطوعي الوطني الثاني لـ"تونس" عام 2021.

الإصدار الخامس لتقرير التنمية العربية المعنون " مديونية الدول العربية - الواقع والمخاطر وسبل المواجهة"، الصادر بالتعاون بين المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة (ديسمبر 2021)

عرض كتاب:

"نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره"، للأستاذ الدكتور/ إبراهيم العيسوي الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ورش العمل :

ورشة عمل بعنوان " تقرير تحديات التنمية في العالم: التنمية البشرية من منظور أوسع" للأستاذ الدكتور/ خالد أبو إسماعيل، رئيس قسم التنمية الاقتصادية والفقر في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCA)، والسيد الأستاذ /عبد الكريم جعفر، مساعد بحوث اقتصادية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة.

أخبار الجمعية والسادة الأعضاء:

- توقيع بروتوكول التعاون بين الجمعية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

- أهم قرارات اجتماع مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية المنعقد في فبراير/شباط 2022

- المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية المزمع عقده في الأول من أكتوبر 2022، بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بعنوان "تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات".

أخري

تنويه عن دعوة الباحثين إلى النشر في المجلة العلمية للجمعية، 'بحوث اقتصادية عربية'.

تنويه عن دعوة السادة أعضاء الجمعية للنشر في الرباط.

الرئيس

الدكتور /منير الحمش

نائب الرئيس

الدكتور /عبد الفتاح العموص

الأمين العام

الدكتور /أشرف العربي

أمين الصندوق

الدكتور /محمود رضا فتح الله

أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور /ألبر بطرس داغر

الدكتور /محمد عبد الشفيق عيسى

الدكتورة /سمية أحمد على عبد المولي

الدكتور /فتح الرحمن صالح

أسرة التحرير

الدكتور /فتح الرحمن صالح

الدكتور /محمد الزيني

الأستاذة /هدى حموده

تصميم الغلاف والصفحات الداخلية

الأستاذة /هدى حمودة

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

17 ب عمارات العبور - صلاح سالم -

مدينة نصر، القاهرة - مصر

ص.ب: 88 بانوراما أكتوبر

رمز بريدي: 11811 القاهرة

تليفون: 22621737 (202) +

تليفاكس: 22631715 (202) +

www.asfer.org

E-mail:

asfer.egypt89@gmail.com

2

3

15

20

32

35

50

يصدر العدد رقم (٥٦) لشهر أبريل/نيسان ٢٠٢٢ من نشرة " الرباط " في مرحلة يشهد فيها النظام العالمي العديد من التغيرات الجيوسياسية والعسكرية الخطيرة الناتجة عن الحرب الروسية - الأوكرانية، وما نجم عنها من تداعيات أصابت كافة أوجه الاقتصاد العالمي، وبالأخص التداعيات التي أصابت سلاسل الإمداد العالمية، فضلاً عن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. هذه التداعيات التي وقع أثرها الأكبر على الفئات الأكثر احتياجاً في الدول منخفضة الدخل، في الوقت الذي لم يسترد الاقتصاد العالمي كامل عافيته من آثار جائحة كوفيد-١٩.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي، الصادرة في أبريل/ نيسان ٢٠٢٢، أنه من المتوقع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي في العامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، مدفوعة بالتطورات الدولية الراهنة؛ الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وهو الأمر الذي سيؤثر بكل تأكيد على قدرة الاقتصادات العربية على تحقيق التقدم المنشود في أهداف التنمية المستدامة ((Sustainable Development Goals(SDGs)، فضلاً عن التأثير على قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات والصدمات الناجمة عن التطورات الدولية الراهنة.

وفي ظل هذه الأوضاع، كان لابد لجمعيتنا "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" التفاعل مع هذه التطورات من خلال أنشطتها العلمية، لذا جاء موضوع مؤتمرها العلمي السادس عشر حول " تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات"، والمقرر عقده مطلع أكتوبر/ تشرين الأول من العام الحالي في مدينة العلمين الجديدة بجمهورية مصر العربية، وذلك بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، لتكون فعاليات المؤتمر بمثابة الفرصة السانحة لتلاقي الأفكار بين الاقتصاديين العرب، وتبادل الآراء والرؤى الاقتصادية حول ما تواجهه الدول العربية من أزمات في ظل تطورات الاقتصاد العالمي- وأهمها تغيرات المناخ والتطورات الاقتصادية في ظل الأوضاع العسكرية الدولية- فضلاً عن اقتراح الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تعزيز صمود الاقتصادات العربية في خضم هذه الأزمات.

كما يتزامن هذا العدد من نشرة " الرباط " رقم (٥٦) أبريل/ نيسان ٢٠٢٢ مع استكمال كافة إجراءات توفيق أوضاع جمعيتنا وفقاً لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الجديد رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية، واعتماد لائحة النظام الأساسي الجديد للجمعية. فضلاً عن توسيع العلاقات العلمية للجمعية مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية المناظرة، وكذا رفع تصنيف مجلتها العلمية في أوساط المجالات المحكّمة. وهو الأمر الذي يعكس- بكل تأكيد- ترقية مستويات الأداء بالجمعية، وينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة لأعضائها في كافة الأقطار العربية.

ويتناول هذا العدد من نشرة الرباط (رقم ٥٦) العديد من الموضوعات، منها استكمال ما بدأناه في العدد الماضي لنشرة الرباط (رقم ٥٥) من تناول الاستعراضات الطوعية الوطنية للدول العربية للعام ٢٠٢١، فضلاً عن إلقاء الضوء حول الإصدار الخامس لتقرير التنمية العربية المعنون "مديونية الدول العربية - الواقع والمخاطر وسبل المواجهة"، وفقرة عرض كتاب. فضلاً عن الأبواب الثابتة للنشرة، ورش العمل وأخبار الجمعية وأخبار السادة الأعضاء.

وإذ يسعد أسرة تحرير نشرة الرباط أن تتمنى كل التوفيق والسداد لكافة أعضاء جمعيتنا، آمليين من أعضاء الجمعية الكرام المزيد من التفاعل مع أنشطتها وفعاليتها العلمية، والعمل معاً في سبيل رفعة شأن جمعيتنا العريقة.

ودمتم في أسعد الأوقات،،،

د. فتح الرحمن صالح

ع/ أسرة تحرير نشرة الرباط

الاستعراضات الطوعية الوطنية للدول العربية عام 2021

The voluntary national reviews (VNRs) 2021, for Arab Countries

لمحات من الاستعراضين الطوعيين الوطنيين الثالث (VRN3) لـ "قطر"، والثاني (VRN2) لـ "تونس"

إعداد

د / محمد الزيني - المدير التنفيذي للجمعية

مقدمة

أشرنا في العدد السابق من نشرة الرباط رقم (55) إلى التزام كافة دول العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين بمتابعة تنفيذ خطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، واعتماد الاستعراضات الطوعية الوطنية (VNRs) كألية رئيسية لمتابعة و رصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). Sustainable Development Goals.

وذكرنا أيضاً في عدد نشرة الرباط السابق المشار إليه إلى مجموعة الدول العربية المعنية بإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية (VNRs) The voluntary national reviews للعام 2021، وذلك ضمن قائمة الدول الـ 44 المعنية بتقديم استعراضاتها الطوعية الوطنية إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (HLPF) High-level Political Forum on Sustainable Development. وقد عرضنا في العدد السابق من نشرة الرباط لمحات من الاستعراضين الوطنيين الثالث (VRN3) لـ "مصر"، والثاني (VRN2) "العراق"، ونستكمل في هذا العدد تناول لمحات من الاستعراضين الوطنيين الثالث (VRN3) لـ "قطر"، والثاني (VRN2) لـ "تونس".

وقد جاء إعداد الاستعراضين الطوعيين الوطنيين لكل من قطر والعراق في إطار إرشادات المراجعة الوطنية الطوعية (VNRs) بضرورة مراجعة جميع أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تخصيص جزء من الاستعراض الوطني لتناول آثار جائحة COVID-19 على أهداف التنمية المستدامة، وتوضيح الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، وكذلك إلقاء الضوء على التطورات والإنجازات المحققة، وأهم التحديات والفرص التي تواجه كل دولة في سبيل تحقيق المأمول في أهداف التنمية المستدامة المستهدفة (SDGs) Sustainable Development Goals عام 2030.

ونستعرض فيما يلي لمحات من الاستعراضين الوطنيين الثالث (VRN3) لـ "قطر"، والثاني (VRN2) لـ "تونس".



يبدأ الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لـ "قطر" (VNR3) بالإشارة إلى الهدف الرئيسي من مشاركة قطر في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة High-level Political Forum on (HLPF) Sustainable Development لعام 2021، والمتمثل في تبادل الخبرات واستعراض السياسات المتخذة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) Sustainable Development Goals. فضلاً عن إلقاء الضوء على الجهود الوطنية المبذولة في تحقيق هذه الأهداف بحسب رؤية قطر 2030، والتي تعتمد بالأساس على تصور رئيسي قائم على مجتمع حيوي مزدهر، يسوده العدالة الاقتصادية.

وخصص الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لـ "قطر" للعام 2021 جزءاً منه لتناول استجابات قطر لتفشي جائحة فيروس كوفيد-19، وتوضيح الآليات المتبعة والإجراءات المتخذة للتعافي من الآثار السلبية الناشئة عنها، حيث أشار الاستعراض إلى الإجراءات الاحترازية والوقائية التي أقرتها الحكومة منذ بداية تفشي الجائحة داخل قطر في النصف الثاني من مارس/آذار عام 2020، هذه الإجراءات التي تم اتخاذها بشكل تدريجي تمشياً مع مدي انتشار الجائحة. فضلاً عن اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات على مستوى السياستين النقدية والمالية بهدف دعم استمرار الأنشطة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص. وقد تناول الاستعراض بشيء من التفصيل الإجراءات المتخذة من الوزارات والإدارات الحكومية القطرية لمواجهة تداعيات الجائحة، وبالأخص الإجراءات المتخذة من وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة المواصلات والاتصالات، جهاز التخطيط والإحصاء، مصرف قطر المركزي، الخطوط الجوية القطرية.

وقد أشار الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لقطر (VNR3) إلى اعتماده على النهج التشاركي (Participatory Approach) لتحديد الأولويات، وذلك بمشاركة كافة فئات المجتمع القطري المتمثلة في الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، الذين قاموا بتقديم المقترحات والمعلومات والبيانات اللازمة لإعداد الاستعراض، و بهدف الوقوف على مدى تحقيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وفيما يخص منهجية الإعداد والتحضير، فقد أشار الاستعراض إلى الاعتماد على التنسيق بين كافة الجهات المعنية، وبالأخص مجلس الوزراء ووزارة الخارجية وجهاز التخطيط والإحصاء، فضلاً عن تشكيل اللجان العضوية أكثر من سبعة عشر جهة تمثل الوزارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، وذلك في اعتماد واضح على النهج التشاركي (Participatory Approach)، ويهدف تقديم الدعم اللازم لإعداد الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لقطر (VNR3)، وكذا اقتراح الآليات ووسائل تعزيز الشركة الوطنية وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لمتابعة التقدم والتطور المتحقق في الأهداف التسعة من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تناولها الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لـ "قطر" 2021، وهي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" (SDG1: No Poverty)، **الهدف الثاني:** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة (SDG2: Zero Hunger)، **الهدف الثالث:** الخاص بالصحة الجيدة والرفاه "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" (SDG3: Good Health and Wellbeing)، **الهدف الثامن:** المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" (SDG8: Decent Work and Economic Growth)، **الهدف العاشر:** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (SDG10: Reduced Inequality)، **الهدف الثاني عشر:** الاستهلاك والإنتاج المسؤولان "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة" (SDG12: Responsible Consumption and Production)، **الهدف الثالث عشر:** الخاص بالعمل المناخي "اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره" (SDG13: Climate Action)، **الهدف السادس عشر:** الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات" (SDG16: Peace, Justice, and Strong Institutions)، **الهدف السابع عشر:** المتعلق عقد الشراكة لتحقيق الأهداف "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة" (SDG17: Partnerships For the Goals).

حيث ناقش الاستعراض مختلف التطورات في كل الأهداف التسعة من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وذلك من خلال تقييم التطورات في كل هدف على حدة، وبناء على البيانات المتاحة المرتبطة بالمؤشرات المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة لقياس التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن عرض الجهود الحكومية المختلفة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهم التحديات التي تواجه الحكومة والفرص المتاحة بحسب استراتيجية 2030.

وقد أشار الاستعراض إلى مواصلة قطر أهداف التنمية المستدامة مع ركائز التنمية في رؤية قطر 2030، وما انبثق عنها من استراتيجيات التنمية الوطنية الأولى (2011 - 2016)، والثانية (2018 - 2022)، فضلاً عن إدماج هذا التوجه في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2023 - 2027).

وسنلقي الضوء هنا على تطورات عدد مختار من أهداف التنمية المستدامة التي تناولها الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لـ "قطر" (VNR3) 2021.

بالنسبة **للهدف الأول** المتعلق بالقضاء على الفقر (SDG1: No Poverty)، وتحديدًا "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، فقد أوضح الاستعراض الطوعي الثالث خلو "قطر" من مظاهر الفقر المدقع والفقر المطلق والحرمان متعدد الأبعاد، وذلك انطلاقاً من روائز التنمية الاجتماعية في رؤية قطر الوطنية 2030، واتساقاً مع الاستراتيجية الوطنية الثانية لقطر (2018-2022)، وذلك بالاعتماد على تنفيذ السياسات الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية واستهداف إدماج الفئات الضعيفة في المجتمع، متجاوزةً بذلك إجراءات الحماية الموجهة فقط للحد من الفقر في الدخل، ومن خلال تفعيل نظام متكامل للحماية الاجتماعية يشمل جميع الفئات من القطريين، وبما يحفظ حقوقهم المدنية ويؤمن مشاركتهم الفاعلة في المجتمع، فضلاً عن تأمين الدخل الكافي لهم بما يحفظ الكرامة والصحة لكافة المواطنين القطريين.

وأشار الاستعراض في ذات السياق إلى تطوير "قطر" نظامها للحماية الاجتماعية بمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلاً عن التوفير الشامل لكافة الخدمات الصحية والتعليمية، الأمر الذي انعكس في تحقيق "قطر" مرتبة متقدمة نسبياً في دليل التنمية البشرية لعام 2020، حيث جاءت في المرتبة 45 من 189 دولة على مستوى العالم.

وبالرغم من المتحقق في هذا الهدف تحديداً، فقد أوصى الاستعراض ببذل المزيد من الجهد نحو تحديث وتطوير التشريعات اللازمة لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة في المجتمع، والعمل على ضمان استدامة موارد منظومة الحماية الاجتماعية. وهو الأمر الذي يعني ضرورة التأكيد على ذلك في استراتيجيات التنمية المستدامة لـ "قطر"، أخذاً في الاعتبار التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التقدم في هذا الهدف ومنها، الشعور العام بتراجع التماسك الأسري ورأس المال الاجتماعي لدى المجتمع القطري، وبالتالي التأثير سلباً على استدامة الحياة الاجتماعية، فضلاً عن تحدي نقص البيانات اللازمة لصياغة "السياسات المبنية على الأدلة Evidence-Based Policies".

أما فيما يخص **الهدف الثاني**: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة (SDG2: Zero Hunger)، فقد أشار الاستعراض إلى أن تحقيق الأمن الغذائي أحد أهم الأولويات الاستراتيجية لدولة "قطر"، ومحور تركيز الدولة في سياساتها نحو تنمية وتطوير قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، والعمل على الاكتفاء الذاتي في بعض هذه المنتجات. وأشار الاستعراض كذلك إلى بناء وتطوير منظومة متطورة للإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، تعزز الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وذلك في إطار استراتيجية قطاع تنمية الموارد الطبيعية في استراتيجية التنمية الثانية (2018-2022).

فقد حددت استراتيجية التنمية الثانية (2018-2022) ثلاثة أهداف رئيسية من شأنها تعزيز الأمن الغذائي، شملت وضع خطة متكاملة للخدمات الزراعية بحلول عام 2022، ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية إلى 65%، ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الحيواني إلى 30% من خلال الإدارة المستدامة لمنظومة الإنتاج الحيواني. وقد اعتمدت استراتيجية الأمن الغذائي في قطر على أربع ركائز رئيسية هي: 1- التجارة الدولية والخدمات اللوجستية، 2- الاكتفاء الذاتي المحلي، 3- المخزون الاستراتيجي، 4- الأسواق المحلية وسلاسل الإمداد.

وأشار الاستعراض إلى تحقيق "قطر" تقدماً كبيراً في تنفيذ الهدف الثاني للتنمية المستدامة على مستوى الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، حيث تمكنت من تحقيق خطوات كبيرة نحو تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء الكافي لجميع السكان، وذلك بفضل مستويات الدخل المرتفعة وسياسات التجارة الخارجية القطرية، بالإضافة إلى الاستثمار في الإنتاج الغذائي محلياً ودولياً وضمان استدامة نظم الإنتاج الغذائي وزيادة الإنتاجية، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجهها "قطر" في مجال الإنتاج الزراعي نظراً للبيئة الصحراوية والظروف المناخية غير المواتية وشح الموارد الطبيعية. ولم يمنع ذلك "قطر" من استغلال الفرص المتاحة، باستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج النباتي والحيواني، وتشجيع البحث العلمي والاستثمارات في القطاع الزراعي، فضلاً عن العمل على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وتعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك والاستهلاك المسؤول، لتشكل جزءاً لا يتجزأ من نمط حياة المجتمع القطري، مستهدفةً بناء النمط المجتمعي القائم على الاستهلاك المتوازن.

وتناول الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لـ "قطر" أيضاً **الهدف الثالث** الخاص بالصحة الجيدة والرفاه (SDG3: Good Health and Wellbeing)، وفيه تم التأكيد على التزام قطر بضمان الصحة الجيدة لجميع مواطنيها، فضلاً عن تطوير قطاع الرعاية الصحية لمواجهة الأزمات. وأوضح الاستعراض نجاح "قطر" في إقامة نظام متكامل للرعاية الصحية وبمستويات عالية من الجودة، ومن خلال المؤسسات الصحية العامة والخاصة. ووفقاً للاستعراض، فقد سجلت "قطر" نتائج بارزة في الرعاية الوقائية في مجالات مختلفة، فضلاً عن امتلاكها نظاماً صحياً متقدماً على المستويين الوقائي والعلاجي، وتأسيسها للخطط والسياسات المعنية بالاستجابة الطارئة للأزمات الصحية والأوبئة، وذلك بالاستعانة بالكوادر الطبية عالية التدريب، وبالتنسيق مع المؤسسات الطبية ذات المستويات الصحية عالية الكفاءة والجودة.

وأوضح الاستعراض تحقيق "قطر" إنجازات بارزة في مجال الرعاية الصحية، وبالأخص في مجالات الكشف المبكر عن الأمراض، وتوعية المواطنين بالممارسات السلوكية الصحية السليمة، فضلاً عن تحسين مستويات الشفافية فيما يخص حقوق المرضى ومسئولياتهم. كما أشار الاستعراض إلى تحقيق "قطر" حد الشمول الكامل (100%) في مؤشر توفير الخدمات الصحية الأساسية خلال الفترة 2016-2019، وذلك بالنسبة لجميع السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية، الأمر الذي أدى إلى القضاء التام على العديد من الأمراض والأوبئة كشلل الأطفال، والكزاز الوليدي، والدفتريا، والتيتانوس، والسعال الديكي. فضلاً عن انخفاض معدلات الوفيات الناجمة عن مخاطر البيئة، بالإضافة إلى نجاح "قطر" في تخفيض معدل حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور عام 2018 من 8,5 حالة وفاة إلى 7,1 حالة لكل مائة ألف شخص، وذلك مقارنةً بالمعدل العالمي البالغ 17,4 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص. وقد أكد الاستعراض كذلك على زيادة المساعدات المقدمة في مجال الصحة والرفاه من 183 مليون ريال عام 2016 إلى 583 مليون ريال عام 2017، وبزيادة تقدر بحوالي 330%.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة والنتائج المحققة، فقد أوضح الاستعراض أن هناك بعض التحديات المتعلقة بتخفيض معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري، والتي ارتفعت معدلات الإصابة بها بين المواطنين القطريين من 8,4% عام 2016 إلى 12,3% عام 2018. فضلاً عن تحدي تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من 35 حالة لكل ألف مولود، وكذا تخفيض وفيات الأطفال الرضع إلى أقل من 13 حالة لكل ألف مولود بحلول عام 2030.

وفيما يخص **الهدف الثامن** والمتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8: Decent Work and Economic Growth)، أشار الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لـ "قطر" إلى التقدم المتحقق في العديد من المؤشرات الخاصة بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل اللائق لجميع الأفراد وبالأخص فئتي الشباب والنساء، وذلك من خلال تنفيذ المنظومة التشريعية والإدارية لسوق العمل القطري، الأمر الذي أدى إلى خلو "قطر" من عمالة الأطفال. فضلاً عن السمات المتحققة في سوق العمل القطري وأهمها الشفافية والمنافسة حسب المعايير الدولية.

وأوضح الاستعراض كذلك أن معدل البطالة ظل مستقرًا عند مستويات منخفضة نسبياً، مسجلاً حوالي 0,1% خلال الفترة 2015-2020، مما يعني اقتراب سوق العمل القطري من مستوى التوظيف الكامل، وذلك مقارنةً بمتوسط معدلات البطالة العالمية.

وأكد الاستعراض كذلك أن أحد الانجازات المتحققة في إطار **الهدف الثامن** من أهداف التنمية المستدامة: إنشاء صندوق دعم العمال وتأمينهم من المخاطر، مع توفير التدابير الاحترازية في أماكن العمل لحماية العمال وضمان سلامتهم. بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور وإنشاء مراكز منح تأشيرات في كثير من الدول المصدرة للعمالة إلى قطر، فضلاً عن توفير المنصات الإلكترونية للبحث عن الوظائف، بما يمكن من الاستعانة بالعمالة الماهرة واستقطابها من قبل القطاع الخاص، وكذا تفعيل المنصات الإلكترونية الموحدة لتقديم الشكاوي العمالية وفض المنازعات.

أشار الاستعراض إلى أنه نتيجةً لهذه الإجراءات والإصلاحات التشريعية والإدارية، فقد ارتفع معدل الأجور وتحسنت الظروف المعيشية للعمال، وانخفضت الإصابات المهنية من 580 حالة عام 2016 إلى 440 عام 2019، وبنسبة انخفاض قدرها 24%. ومن المأمول إنجاز العديد من الإصلاحات المستقبلية وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، من خلال تنفيذ المشروعات التي تستهدف إجراء المزيد من التطويرات على التشريعات والآليات الخاصة بتقديم الشكاوي وضمان المعاملة السريعة والعادلة، وتجنب الإجراءات التعسفية، وإنشاء اللجان العملية المشتركة، فضلاً عن توعية العمالة الوافدة بحقوقهم.

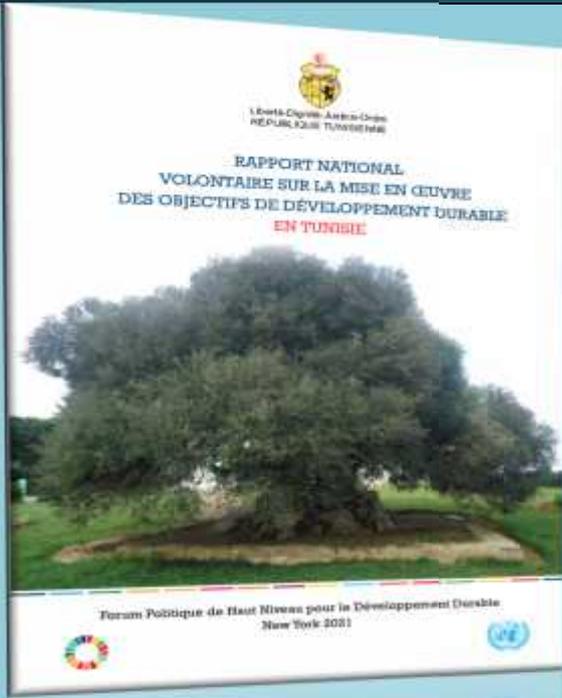
وفي سبيل تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030، فقد تطورت سياسات سوق العمل في "قطر" تطورات ملموسة خلال الخمس السنوات الماضية، ومن أبرزها تعديل قانون العمل والإجراءات المتعلقة باستبدال نظام الكفالة بعقد عمل يضمن حقوق العامل وحد أدنى للأجور للعمال. علاوة على توفير حماية أكبر للعمال من خلال دعم إجراءات الصحة والسلامة المهنية.

وأوضح الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لـ "قطر" في **الهدف الثالث عشر** الخاص بالعمل المناخي (SDG13: Climate Action) اهتمام "قطر" بظاهرة التغير المناخي والتصدي لآثاره اتساقاً مع رؤيتها الوطنية 2030، وهو الأمر الذي انعكس في خططها الاستراتيجية الأولى والثانية. حيث استهدفت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022) بيئة أقل تأثراً بالتغير المناخي، وبدأت الدولة في إعداد وتنفيذ خطة وطنية للتكيف والحد من آثار تغير المناخ وتعزيز الشراكات الاستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية. وفي ذات السياق، فقد تم وضع خطط برنامج للطاقة المتجددة يستهدف إنتاج 200 ميغاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020، لتصل مستقبلياً إلى 500 ميغاوات، فضلاً عن تحسين كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 10%.

وفي ذات الإطار، أشار الاستعراض إلى اهتمام "قطر" الكبير لشؤون البيئة والتصدي لظاهرة التغير المناخي، حيث كانت من أوائل الدول المنضمة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ في عام 1996، وكذلك برتوكول كيوتو في عام 2005، واتفاق باريس في عام 2016. كما استضافت دولة قطر مؤتمر الأطراف الثامن عشر للتغير المناخي " COP18 " عام 2012، والذي يعتبر أحد محطات المفاوضات العالمية للتغير المناخي التي ساهمت في الوصول لاتفاق باريس. فضلاً عن الدور الفعال الذي قامت به "قطر" على كافة المستويات الإقليمية والدولية في التصدي للتغير المناخي والحد من آثاره من خلال تنفيذ العديد من المبادرات التي تساهم في دعم الجهود المبذولة لخفض الملوثات الهوائية وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. ويعتبر مشروع استخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود مثلاً بارزاً على جهود "قطر" في التصدي لتغير المناخ، باعتبار الغاز الطبيعي يوفر الطاقة النظيفة البديلة للبترول على المستويين المحلي والعالمي. الأمر الذي يساهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة محلياً وعالمياً، ويساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعنية بالعمل المناخي عالمياً.

وفيما يخص التطلعات المستقبلية، أشار الاستعراض إلى مضي "قطر" قدماً في تحويل نظامها الاقتصادي من اقتصاد قائم على النفط والغاز إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وذلك اتساقاً مع مضمون رؤية قطر 2030 واستراتيجية قطر 2018 - 2022، وذلك بناء على الخطط الموضوعية لتأسيس اقتصاد أكثر تنافسية وإنتاجية وتنوعاً، وقطاع خاص أكثر ديناميكية ومساهمة في الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، أشار الاستعراض إلى تأسيس مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار في عام 2018 بهدف تنويع الاقتصاد والتحول من الاقتصاد القائم على الغاز والبترول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال فتح آفاق اقتصادية جديدة مبنية على البحوث والتطوير والابتكار، فضلاً عن التوجه إلى مصادر الطاقة المتجددة باعتبارها مصادر تكميلية للطاقة وليس مصادر تنافسية، أخذاً في الاعتبار التحديات التي تواجه الطاقة المتجددة والدور الهام للغاز الطبيعي في تلبية الطلب على الطاقة وخاصة للتدفئة والنقل.

واختتم الاستعراض الطوعي الثالث لـ "قطر" للعام 2021، بالتأكيد على اعتماد دولة "قطر" منهجها البراجماتي الشامل والمستدام والمتعدد الجوانب والتشاركي في التنمية من أجل الوفاء بالتزاماتها، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب. ومن هذا المنطلق، يعد الاستعراض الوطني الطوعي القطري لعام 2021 مساهمة منها في إبراز التقدم العالمي المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



قدمت الحكومة التونسية استعراضها الطوعي الوطني الثاني (VNR2) إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (HLPF) High-level Political Forum on Sustainable Development في يوليو من عام 2021، باللغة الفرنسية، والمعنون " RAPPORT NATIONAL VOLONTAIRE SUR LA MISE EN OEUVRE DES OBJECTIFS DE DÉVELOPPEMENT DURABLE EN TUNISIE "، متضمناً ما تم تحقيقه في عدد من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) Sustainable Development Goals.

يستهل الاستعراض الطوعي الوطني الثاني لـ "تونس" (VNR 2) لعام 2021 ببيان افتتاحي، تمت فيه الإشارة إلى تقديم هذا الاستعراض في ظرف استثنائي يتمثل في جائحة كوفيد-19، والتي كان لها العديد من الآثار الصعبة على مختلف القطاعات، وذات الأثر السلبي الحاد على كل من النمو الاقتصادي والعمالة ومعدلات الفقر وعجز الموازنة ومعدلات الدين. وبرغم تلك الصعوبات والآثار السلبية، أوضح الاستعراض أن الشاهد الرئيسي على صمود الدولة التونسية هو الحفاظ على المقدرات الديمقراطية، وذلك بتحقيق التقدم على المستوى السياسي بانتظام الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية، وبشكل ديمقراطي. فضلاً عن التحسن النسبي في أوضاع حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والحوكمة. وأوضح الاستعراض في ذات السياق التقدم الأهم الذي تم إحرازه وبالأخص فيما يتعلق بالمبدأ الثاني من مبادئ الأمم المتحدة: عدم ترك أي أحد خلف الركب.

(Leave no one behind)(LNOB :EnAnglais) (Nelaisserpersonnepourcompte))

فإن عدم ترك أي إنسان خلف الركب هو بمثابة الركيزة الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ويمثل التزاماً واضحاً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ووضع حد للتمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والضعف. ولا يقتصر هذا المبدأ على مساعدة أفقر الفقراء فحسب، بل يتطلب مكافحة التمييز وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها ومعالجة أسبابها. إن أحد الأسباب الرئيسية لترك الأشخاص خلف الركب هو استمرار أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز بين الجنسين، الذي يترك الأفراد والأسر والمجتمعات بأكملها في حالة من التهميش والإقصاء. ويرتكز هذا المبدأ على الإطار المعياري للأمم المتحدة، المستمد من المبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة والمتطلبات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومختلف النظم التشريعية الوطنية.

ووفقاً للاستعراض فقد قامت تونس في إطار تعزيز الجهود لإحراز التقدم المنشود في المبدأ الثاني " Ne laisser personne pour compte" بتبني البرامج والإجراءات التي تهتم بمصالح المجموعات والفئات الأكثر احتياجاً، وبالأخص المرأة في المجتمعات الريفية، والأطفال والشباب وكبار السن، وذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين. كما أشار الاستعراض إلى قانون الأحوال الشخصية التونسي، والذي تم إقراره في 13 أغسطس عام 1956، والذي أعطى للمرأة التونسية حقوقها النوعية والقانونية، الأمر الذي وضع تونس في الترتيب الرابع فيما يتعلق بالمساواة في النوع (Gender Equity) على مستوى منطقة ((Middle East and North Africa(MENA)). وفي ذات الإطار، أوضح الاستعراض أن نسبة إمام المرأة التونسية بالقراءة والكتابة بلغت 72%، في حين احتلت المرأة التونسية نسبة 36% من التمثيل البرلماني عام 2014، ووصلت هذه النسبة إلى 23% عام 2019. كما احتلت تونس المرتبة الثانية في الترتيب العالمي ضمن 114 دولة والمعني بنسبة اشتغال النساء في القطاعات العلمية والبحثية بالتعليم العالي خلال الفترة 2015-2017، مما يعزز من توجه الدولة التونسية نحو مكافحة التمييز القائم على أساس النوع.

وفيما يتعلق بأوضاع اللاجئين، فقد أشار الاستعراض في ذات السياق أن تونس كانت من أوائل الدول التي وقامت بالتوقيع على اتفاقية جنيف عام 1951 المعنية بأوضاع اللاجئين، وكذا بروتوكول عام 1967 المعني بحماية اللاجئين. وأوضح الاستعراض قيام الحكومة التونسية ببذل الجهود نحو تيسير سبل الوصول إلى الأراضي التونسية من قبل اللاجئين، متضمناً ذلك من يتم إنقاذهم في البحر أو القادمين عبر الطرق البرية، وذلك في إطار نهج تعاوني مشترك مع الفاعلين الدوليين المعنيين بتولي شؤون اللاجئين.

وفي ذات الإطار، أوضح الاستعراض قيام الحكومة التونسية بسن التشريعات وتأسيس نظام قضائي مستقر، فضلاً عن وضع السياسات والبرامج المستهدفة لضمان ونشر حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (Les personnes en situation de handicap (PSH))، وذلك توطيداً لمبدأ المساواة في الفرص للجميع طبقاً للمادة رقم (48) من دستور عام 2014 في تونس. وجاء تصديق الحكومة التونسية على اتفاقية عام 2008 المعنية بحقوق ذوي الإعاقة ((Convention Relative aux Droits des Personnes Handicapées (CRDP)) وملحقاتها مؤكداً على التزام الحكومة التونسية بالمبدأ الثاني من مبادئ الأمم المتحدة : عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وأكد الاستعراض على وحدة تونس وتكامل نسيجها الاجتماعي، حيث أشار إلى تونس باعتبارها أحد البلدان المعروفة بتجانس نسيجها الاجتماعي من مسلمين ويهود ومسيحيين وأمازيغ وبربر... إلخ، والذين يتعايشون جميعهم في كل واحد بسلام وأمان وطمأنينة. وأوضح الاستعراض أنه منذ قيام ثورات الربيع العربي، وتحديداً عام 2011، تحاول تونس اكتشاف الأقليات كبلد متجانسة الهوية، يحاول فيها أقليته الوصول إلى مكائهم في ظل التعددية التونسية والديمقراطية ودون المساس بالوحدة الوطنية، والتي احتاجتها تونس دوماً لمواجهة الصدمات وتجاوز التحديات المرتبطة بالبناء الديمقراطي. وأكد التقرير إلى أنه على الرغم من تعدد الأقليات، فإن تلك المجموعات مصانة، تحمي وتحافظ على التراب التونسي، وتظل هويتهم مستقرة في الحضارة والثقافة والهوية التونسية.

وناقش الاستعراض الطوعي الوطني الثاني لـ "تونس" التطورات في المؤشرات المعنية بمجموعة من الأهداف المختارة من أهداف التنمية المستدامة، حيث تناول الاستعراض التطورات في تسعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة الـ17، وهي على الترتيب: **الهدف الأول: القضاء على الفقر** "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" (SDG1: No Poverty)، **الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة** (SDG2: Zero Hunger)، **الهدف الثالث: الخاص بالصحة الجيدة والرفاه** "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" (SDG3: Good Health and Wellbeing)، **الهدف الثامن: المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي** "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" (SDG8: Decent Work and Economic Growth)، **الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها** (SDG10: Reduced Inequality)، **الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان** "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة" (SDG12: Responsible Consumption and Production)، **الهدف الثالث عشر: الخاص بالعمل المناخي** "اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره" (SDG13: Climate Action)، **الهدف السادس عشر: الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية** "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات" (SDG16: Peace, Justice, and Strong Institutions)، **الهدف السابع عشر: المتعلق عقد الشراكة لتحقيق الأهداف** "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة" (SDG17: Partnerships For the Goals). وسنعرض فيما يلي التطورات المتحققة في عدد مختار من هذه الأهداف التي تناولها الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لـ "تونس" (VNR 2) 2021.

بالنسبة **للهدف الأول** المتعلق بالقضاء على الفقر (SDG1 : No Poverty)، وتحديدًا "القضاء على الفقر

بجميع أشكاله في كل مكان" (ODD1: ÉLIMINER LA PAUVRETE SOUS TOUTES SES)

FORMES ET PARTOUT DANS LE MONDE)، فقد أشار الاستعراض الطوعي إلى تبني تونس العديد من البرامج والإجراءات المستهدفة لتقليص الفقر. وأوضحت البيانات انخفاض نسبة الفقر على المستوى القومي من 25,4% عام 2010 إلى 15,2% عام 2020، ولكن تظل منطقتي الشمال الغربي والوسط الغربي في تونس الأكثر فقرًا، حيث وصلت معدلات الفقر فيهما إلى 28,4% و 30,8% على الترتيب.

وأشار الاستعراض كذلك إلى تراجع الجهود المستهدفة لتخفيض الفقر، وذلك نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19، وما نتج عنها من فقدان الأسر الأكثر احتياجًا لجانب كبير من دخلها في ظل تطبيق الإجراءات الاحترازية والإغلاق العام، وبالأخص الأسر العاملة في القطاع غير الرسمي، وكذلك في القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر بتفشي الجائحة. مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية لهذه الأسر، فضلًا عن ضعف قوتهم على توفير الخدمات التعليمية والصحية لذويهم. كما أوضح التقرير أن ضعف البيانات المتعلقة بمستويات الفقر في تونس وعدم تحديثها قد أدى إلى عرقلة التدخل الحكومي المستهدف التحقق من الأفراد المستحقين لبرامج مكافحة الفقر، فضلًا عن القيود المفروضة على الموازنة العامة للدولة، والتي من شأنها عرقلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية التي تتبناها الحكومة التونسية، وبالأخص البرامج الهادفة لمواجهة الصدمات والأزمات وتنشيط المشروعات المتعلقة بتوليد الدخل لصالح الأسر الأكثر احتياجًا، للخروج بها من دائرة الفقر.

أما فيما يخص **الهدف الثاني**: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة (SDG2: Zero Hunger)

(ODD2: ÉLIMINER LA FAIM, ASSURER LA SECURITE ALIMENTAIRE, AMELIORER LA NUTRITION ET PROMOUVOIR L'AGRICULTURE DURABLE)

فقد أشار الاستعراض إلى أن الأمن الغذائي ظل دوماً هدفاً رئيسياً في الأسس والمفاهيم والتطبيق الخاص بالسياسة الزراعية التونسية، وبموجب نصوص الدستور التونسي لعام 2014، الأمر الذي أدى إلى تعزيز التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي من خلال إتاحة التغذية الكافية والنظام الصحي والمياه الصالحة للشرب لكافة المواطنين التونسيين. وفي ذات السياق، تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تضمن توفير المنتجات الزراعية، وبما يسمح ليس فقط بتلبية الاستهلاك المحلي، ولكن أيضاً لتنمية الصادرات الزراعية التونسية، وبهدف محاولة الوصول إلى التوازن في الميزان التجاري.

وأشار الاستعراض إلى قانون الاستثمار الخاص التونسي، الذي دخل حيز التطبيق في عام 2017، ووضع فيه الحوافز للزراعة البيولوجية، مما أدى إلى تشجيع المزارعين على زيادة المساحة المنزرعة، فضلاً عن استنباط أنواع جديدة من الزراعات والأنظمة البيولوجية. كما تم تأسيس صندوق التعويضات عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية عام 2019، والذي قام بحماية المزارعين والصيادين من مخاطر تأثيرات التغيرات المناخية. كما أكد الاستعراض على تصديق الحكومة التونسية على اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بـ "الموارد الوراثية النباتية"، وذلك من أجل تحقيق هدف الحفاظ على الغذاء واستدامة القطاع الزراعي.

وتناول الاستعراض الطوعي الوطني الثاني لـ "تونس" أيضاً الهدف الثالث الخاص بالصحة الجيدة والرفاه (SDG3: Good Health and Wellbeing)

(ODD3: PERMETTRE A TOUS DE VIVRE EN BONNE SANTE ET PROMOUVOIR LE BIEN-ETRE DE TOUS A TOUT AGE)

حيث أوضح أن هناك حوالي ستة مؤشرات تم إنجازها في سبيل تحقيق هذا الهدف، حيث أقرت تونس سياسة عليا للصحة ((Politique Nationale de la Santé (PNS)) والتي تم إعلانها من رئيس الحكومة التونسية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للصحة في 7 أبريل 2021. وترتكز (PNS) على رؤية 2030 في إطار التغطية الصحية العالمية، والتي تم تطويرها في إطار المرحلة الثانية من الحوار المجتمعي حول الاستراتيجيات والسياسات والخطط القومية للصحة الوطنية. وفي ذات السياق، أشار الاستعراض إلى التغطية الواسعة لعمليات التطعيم باللقاح وتوفير الأمصال، مما أدى إلى خفض الوفيات ومعدلات نقل العدوى للأمراض المعدية والمتوطنة، الأمر الذي أدى بدوره إلى خلو تونس من العديد من الأمراض وأهمها: شلل الأطفال والتيتانوس لحديثي الولادة والحصبة، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج التي استهدفت التطعيم الإجباري، ومراجعتها دورياً، وإتاحة التطعيم مجاناً لجميع أفراد الشعب التونسي في المؤسسات والمراكز الصحية.

وفيما يخص **الهدف الثامن** والمتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8: Decent Work and Economic Growth)،

(ODD8: PROMOUVOIR UNE CROISSANCE ECONOMIQUE SOUTENUE, PARTAGEE ET DURABLE, LE PLEIN EMPLOI PRODUCTIF ET UN TRAVAIL DECENT POUR TOUS)

أشار الاستعراض الطوعي الوطني الثاني لـ "تونس" تعرضها لصدمات كبيرة وضعت قدرات وطاقات الاقتصاد التونسي على المحك، فضلاً عن تأثيرها على زيادة العجز في ميزان المدفوعات. ولم تستطع تونس التخفيف من القيود التي تمنع تحفيز الاستثمار، وإعادة الاقتصاد إلى حالة الحراك من جديد وخلق فرص العمل، وذلك بعد أن تراجع جهاز الانتاج والطلب على السلع والصادرات بسبب التوقف التام الذي أصابه ضمن بلدان العالم في أثناء تفشي جائحة كوفيد-19. ويتمثل التحدي الرئيسي لتونس نحو إنجاز هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة في إيجاد الطريق نحو النمو خلال الفترة الزمنية المقبولة.

وأوضح الاستعراض أن القطاعات الأكثر تأثراً من الإغلاق الناجم عن تفشي الجائحة تمثلت في البناء والتشييد، ونقل البضائع والأفراد، وحركة الطيران، والسياحة، الأمر الذي انعكس بالسلب على معدل البطالة، والذي زاد إلى 17,4% في عام 2020 مقارنةً بـ 13% عام 2010. وبرغم هذه التحديات، فقد أشار الاستعراض إلى انضمام تونس للاتفاق العالمي للعدالة في الأجور ((CIESLa Convention internationale pour l'Égalité salariale))، والذي يعد مكسباً مجتمعياً، يعكس التزام تونس بتعزيز مبدأ العدالة في الأجور، وجعلها أحد الأولويات الوطنية.

وأوضح الاستعراض في الهدف الثالث عشر الخاص بالعمل المناخي (SDG13: Climate Action)

(OOD13: PRENDRE D'URGENCE DES MESURES POUR LUTTER CONTRE LES CHANGEMENTS CLIMATIQUES ET LEURS REPERCUSSIONS)

تعرض تونس للتغيرات المناخية الحادة، والتي أدت إلى معاناتها من موجات جفاف متكررة، وفيضانات، وتصحر، وعواصف رعدية وثلجية، فضلاً عن حرائق الغابات، والتي أدت بالتبعية إلى آثار سلبية حادة على النظام الأيكولوجي والموارد الطبيعية، وكذلك على الصحة وعلى الأنشطة الاقتصادية. وقد قامت تونس - وبشكل تدريجي - بوضع الأطر القانونية والمؤسسية التي تهدف إلى مواجهة التغيرات المناخية وحماية البيئة والنظام الأيكولوجي.

وأشار الاستعراض في هذا الهدف إلى تضمين تونس القضية البيئية والمناخية ضمن دستور عام 2014، وذلك بالتوافق مع مبدأ "التنمية المستدامة والحق في بيئة صحية متوازنة". وهو الأمر الذي يلزم الدولة بالضرورة بتوفير الوسائل اللازمة للحد من التلوث البيئي، وتخفيض الانبعاثات الكربونية.

وأشار الاستعراض إلى إعلان تونس عام 2020 استراتيجيتها لتخفيض مخاطر الكوارث البيئية (Stratégie Nationale de Réduction des Risques des Catastrophes (SNRRC) 2021-2030)، وهي الاستراتيجية التي تم صياغتها وفقاً للنهج التشاركي بين مختلف الأطراف المعنية، والتي تعتمد على إطار قانوني يتفاعل مع عوامل الخطر والأزمات المتوقعة. وأوضح الاستعراض تحقيق تونس جهوداً واضحة في مواجهة التغيرات المناخية، سواء من حيث التخفيف من حدتها أو من حيث القدرة على التكيف والتعامل معها.

واختتم الاستعراض الطوعي الثاني لـ "تونس" للعام 2021، بالتأكيد على التزام تونس بأهداف التنمية المستدامة 2030، مع التأكيد على نشر التوعية والتعريف بأهمية هذه الأهداف في مختلف المؤسسات والقطاعات التونسية، وأهمها البرلمان والشباب والجامعات ومؤسسات الأعمال والتجمعات السكانية المختلفة، وذلك لتضمين أهداف التنمية المستدامة كالتزام مجتمعي لكافة المواطنين على التراب التونسي.

إعداد

د/ محمد الزيني - المدير التنفيذي للجمعية



عُقدت في الخامس من ديسمبر عام 2021 بمقر معهد التخطيط القومي بالقاهرة احتفالية إطلاق الإصدار الخامس لتقرير التنمية العربية المعنون "مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسبل المواجهة"، وذلك ضمن سلسلة الأنشطة العلمية التي تتم بالتعاون بين المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية. يتناول التقرير واحدة من أهم القضايا التي تواجه الدول العربية ألا وهي واقع ومخاطر المديونية الخارجية والداخلية، وما قد يترتب عليه من أزمات أهمها صعوبة توفير النقد الأجنبي، وتفاقم عجز الموازنة نتيجة لارتفاع تكلفة خدمة الدين، فضلاً عن ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة.

ويطرح التقرير قضية أهمية إدارة الدين لمتخذي القرار في كافة الدول العربية، ويحاول في ذات السياق رصد وتحليل تنامي حجم ومخاطر الدين العام في الدول العربية، وتحليل أسباب تلك الظاهرة، ويهدف طرح السياسات لمواجهة هذا التحدي وتأمين الاستدامة المالية الأكثر اتساعاً في الدول العربية، وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على مكتسباتها.

أشار التقرير في البداية إلى وقوع الدول العربية، وبالأخص الدول العربية غير النفطية، في مشكلة ارتفاع الدين الخارجي بشكل كبير خلال العقد الأخير، وذلك بسبب عجز موازنات الدول وتذبذب الأسعار في الأسواق العالمية وزيادة الانفتاح على السوق العالمية وضعف دور القطاع الخاص، فضلاً عن تراجع معدلات النمو الاقتصادي. كما جاءت تداعيات جائحة كوفيد-19 لتعمق من تراجع النمو الاقتصادي وما ترتب عنه من تزايد معدلات الفقر والبطالة، فضلاً عن الأعباء الإضافية الملقاة على مجالات نوعية التعليم والصحة والبنية التحتية والقضايا البيئية المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs) 2030. مما أدى بالتبعية إلى تزايد الفجوة التمويلية مع عجز الإيرادات والمدخرات والاستثمارات المحلية على تغطية هذه الفجوة، مما قد يدفع الدول العربية إلى مزيد من المديونية الداخلية والخارجية.

وهكذا جاء الإصدار الخامس لتقرير التنمية العربية ليلقي الضوء على المخاطر المتعلقة بالمديونية في الدول العربية وذلك بالتركيز على **ثلاثة محاور رئيسية** هي: واقع ومسببات المديونية في الدول العربية، وقدرة الدول على تحمل أعباء المديونية، وسبل مواجهة المديونية في الدول العربية. وتضمن **المحور الأول** من التقرير أربعة فصول، وجاء تناول **المحور الثاني** من التقرير في **أربعة فصول**، و**المحور الثالث والأخير** من التقرير في **سنة فصول**.

تضمن المحور الأول من التقرير: واقع ومسببات المديونية في الدول العربية، والتي تم تناولها في أربعة فصول رئيسية. عرض **الفصل الأول** منها المفاهيم الأساسية للدين وتصنيفاته وأسبابه. وأشار هذا الفصل إلى تركيز معظم الدراسات الاقتصادية على الدين الخارجي للدول، باعتبارها تمثل إضافة للموارد في الاقتصاد المحلي، وذلك على خلاف الدين الداخلي باعتباره تحويلًا للموارد داخل الاقتصاد المحلي. وفي الواقع يشكل الدين بشقيه الداخلي والخارجي قيلاً على التنمية الاقتصادية وتمويل الموازنة العامة للدول. وفيما يخص أسباب الدين، فقد أشار التقرير إلى الأسباب التقليدية وأهمها الفجوة التمويلية بين الادخار والاستثمار، وتحديدًا فجوة الموارد المحلية للدول. فضلًا عن عجز الموازنة العامة للدول الذي يتطلب في أغلب الأحيان اللجوء إلى الدين باعتباره أحد الأدوات لتمويل عجز الموازنة. بالإضافة إلى العجز في ميزان المدفوعات، وبشكل أدق العجز في ميزان الحسابات الجارية، الذي يدفع للجوء إلى الاستدانة لتغطية هذا العجز، فضلًا عن السياسات النيوليبرالية الجديدة المتبعة من الدول، وما نتج عنها من تحرير حساب رأس المال.

وتناول **الفصل الثاني من المحور الأول** للتقرير الإطار الدولي للمديونية، حيث تم استعراض تطور المديونية على المستوى العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية وحتى عام 2019، فضلًا عن تناول تطور أنماط المديونية وهيكل الدائنين في الدول المختلفة، حيث أوضح التقرير ارتفاع مديونية الدول منخفضة الدخل على مدار العقد السابق، وارتفعت أعباء خدمة الدين في هذه الدول، حيث بلغت ارتفعت نسبة الفائدة إلى الإيرادات من 6,3% في عام 2013 إلى 8% عام 2018، مما أدى إلى ارتفاع مخاطر السيولة. أما فيما يخص هيكل الدين في الاقتصادات الناشئة، فقد أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة متوسط الدين الداخلي إلى إجمالي الدين العام في هذه الدول إلى 20% خلال الفترة 2003-2017، كما زادت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من 100% عام 2008 إلى 160% عام 2019، بينما تجاوزت هذه النسبة الـ 300% في بعض الدول، وتجاوزت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الـ 100% في عدد من الدول.

وتضمن **الفصل الثالث من المحور الأول** للتقرير تحليل هيكل وآثار المديونية بالنسبة للدول العربية، حيث ارتفع إجمالي الدين العام في الدول العربية كقيمة مطلقة من 522 مليار دولار عام 2005 إلى 1141 مليار دولار عام 2018، وبمتوسط زيادة قدرها 6% سنويًا، في حين انخفضت نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي من 47,5% عام 2005 إلى 43,5% عام 2018، وبتناقص متوسط قدره 0,6% سنويًا، ويرجع ذلك الانخفاض إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من الزيادة في معدلات الدين. واستكمالًا لتحليل الدين العام في الدول العربية، أوضح التقرير أن الجانب الأكبر من قيمة الدين العام في الدول العربية خلال الفترة 2005-2018 يتركز في الدين المحلي، والذي ارتفعت نسبته من إجمالي الدين من 60,8% عام 2005 إلى 79,5% عام 2015، ثم انخفضت هذه النسبة إلى نحو 73,6% عام 2018. كما أوضح التقرير في ذات السياق آثار تزايد مديونية الدول العربية على مؤشرات الحيز المالي، وما واجهته الدول العربية من أعباء إضافية في مستويات الدين العام نتيجة جائحة كوفيد-19، وما استتبعه من تبني حزم واسعة للتخفيف المالي، الأمر الذي أدى إلى لجوء العديد من الدول العربية في الاقتراض، وبالأخص الاقتراض الخارجي لتعويض النقص في موارد النقد الأجنبي، وذلك في ظل التراجع الحاد في أسعار وعود البترول والتوقف التام لحركة السياحة والطيران والنقل البحري وتراجع تحويلات العاملين في الخارج.

وتناول **الفصل الرابع من المحور الأول** أسباب توجه الدول العربية نحو الاقتراض، سواء الأسباب المتعلقة بالعوامل والاختلالات الهيكلية (الداخلية والخارجية) في بنية اقتصادات الدول العربية، أو بأسباب وعوامل وظروف أخرى طارئة كالتوترات السياسية والتطورات الاقتصادية العالمية منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 وحتى الآن. ومن أهم العوامل الهيكلية المسببة للاستدانة طبيعة النمو الاقتصادي الحقيقي، وواقع تنوع الاقتصادات، وعدد القطاعات المولدة للنمو، وكذلك ما يتعلق بعجز الموازنات العامة والتي تعد سبباً مباشراً لاقتراض الحكومات وتفاقم مستويات الدين العام.

واستعرض المحور الثاني من التقرير قدرة الدول العربية على تحمل أعباء المديونية، وذلك من خلال أربعة فصول رئيسية. تناول الفصل الأول كفاءة استخدام الاقتراض في تمويل التنمية العربية، وفيه تم تحليل مجموعة من العوامل الهيكلية المؤثرة في الاقتراض مثل عدم مرونة هيكل الإنفاق العام، فضلاً عن تذبذب الإيرادات العامة في الدول العربية بسبب الاعتماد على العوائد النفطية سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات المالية في الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ضعف الاستجابة للصدمات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأداء المالي، وانعكس بالتالي على زيادة المديونية وتأثيرها المباشر على كفاءة استخدام الإقراض في تمويل التنمية.

وعرض **الفصل الثاني من المحور الثاني** للتقرير تحليل مؤشرات استدامة أعباء الدين العام في الدول العربية، وذلك من خلال تحليل عدد من المؤشرات المتعلقة بتقييم القدرة على تحمل الديون مثل نسبة إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي أوضح ثلاث مجموعات من الدول: ضمت المجموعة الأولى الدول ذات المستويات العالية من الديون الحكومية التي تتجاوز نسبتها 100 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمثل المجموعة الثانية الدول التي تشهد تصاعد هذا المؤشر، ولكن مع قدرتها على سداد ديونها، والمجموعة الثالثة ضمت الدول التي اتسمت بمستويات منخفضة لنسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي ذات الإطار، تم تحليل استدامة الديون في الدول العربية بحسب منهجية صندوق النقد الدولي، والتي أظهرت مجموعتين من الدول. المجموعة الأولى الدول التي تستطيع تحمل أعباء الديون، ولكن تتعرض إلى مخاطر وصدمات كبيرة تؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين في المستقبل، بينما تجد المجموعة الثانية من الدول صعوبات كبيرة للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المقرضين على المدى الطويل وال المدى المتوسط.

وتناول **الفصل الثالث من المحور الثاني** للتقرير مخاطر تفاقم المديونية في الدول العربية، ومنها مخاطر التجديد، والتي تعني إعادة تجديد الدين بصور مختلفة وبتكلفة مرتفعة، أو عدم إمكانية تجديد الدين على الإطلاق. فضلاً عن مخاطر الائتمان الناتجة عن عدم القدرة على أداء الالتزامات في العقود المالية، الأمر الذي ينشأ عنه إضعاف المركز المالي للحكومات. وتناول هذا الفصل أيضاً المخاطر الاجتماعية المترتبة على المديونية، حيث أشار إلى الضغوط المتصاعدة التي تتعرض إليها المجتمعات للحاق بالعولمة الاقتصادية مواجهة متطلباتها وتحدياتها، والتي من بينها التكيف مع تطورات المخاطر الاجتماعية، وبالأخص الفقر والتفاوت الاجتماعي. كما أوضح التقرير أن ارتفاع الدين العام وخدمة الدين قد أدى إلى تقويض قدرات مختلف الدول العربية على الاستمرار في تقديم الخدمات والبرامج الخاصة بالسياسات والحماية الاجتماعية، فضلاً عن المخاطر السياسية المترتبة على تفاقم الديون وانخفاض سعر الصرف للعملة المحلية وانتشار ظاهرة تهريب الأموال للخارج، الأمر الذي انعكس في عرقلة برامج التنمية.

واستعرض **الفصل الرابع** لهذا المحور السيناريوهات المستقبلية لتطور مديونيات الدول العربية، حيث أشار إلى أنه على الرغم من أن المؤشرات تدل على أن إشكالية الدين العام تتركز في الدول العربية غير النفطية، ولكنه حذر من أن تراجع أسعار النفط وانتشار جائحة كوفيد-19 قد يغير المشهد بشكل كبير. وفي هذا الفصل، تم بناء نموذج للانحدار الذاتي كأحد وسائل التحليل الكمي التي يمكن من خلالها فهم ديناميكية الدين العام، وذلك بالتطبيق على عينة من الدول العربية وخلال الفترة 1992-2018، وأوضحت النتائج أن معدل النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الدين العام، كما أن ارتفاع نسبة رصيد الموازنة من شأنه أن يؤدي إلى خفض نسبة الدين العام، كما أن ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلباً على رصيد الدين العام، وإن كان بمستوى غير معنوي. كما أوضحت النتائج كذلك ارتباط سعر النفط عكسياً مع رصيد الدين العام، مما يعني أن انخفاض سعر النفط سوف يؤدي ارتفاع مستوى الدين العام.

وخصص المحور الثالث والأخير من التقرير لقضية مواجهة المديونية في الدول العربية، والذي تكوّن من ستة فصول. تناول الفصل الأول منها الإصلاح الهيكلي والنمو الاقتصادي، حيث تم التأكيد على الاختلال الهيكلي في معدل ونمط النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك مقارنةً بعدد من الدول المتقدمة والصاعدة، وبلاستدلال بتحليل بيانات الفترة 1990-2018. وأشار التحليل في هذا الفصل إلى أن متوسط معدلات النمو في الدول العربية لا تتقارب مع المعدلات المقترحة من الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وهو الأمر الذي يعني ضرورة قيام الدول العربية ببناء وتأسيس آليات للعمل على تفعيل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول في الهياكل الاقتصادية، والسعي لاستحداث هياكل وأنشطة جديدة ذات قيم مضافة عالية، وبما يدعم تحسين الإنتاجية والنمو المستدام.

وتناول **الفصل الثاني من المحور الثالث** للتقرير السياسات المالية الانكماشية كأحد الآليات لمواجهة المديونية، وفيه تمت الإشارة إلى المبررات التقليدية لاتباع السياسات الانكماشية كأحد أهم السبل المطلوبة للحد من نمو معدلات الدين العام، فمن خلال تبني تلك السياسات تستطيع الحكومات إرسال "إشارات" عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية المتعلقة بالدين العام وتحمل أعباءه، وهو ما يعطيها الجدارة الائتمانية للدخول إلى أسواق الائتمان وخفض تكلفة الاقتراض. وأكد التقرير في هذا الجزء منه على ضرورة اختيار توقيت طرح البرامج والإجراءات الانكماشية، وبالأخص خلال الفترات التي تتسم بمعدلات نمو موجبة بحيث ينخفض الأثر الانكماشى لهذه الإجراءات على الناتج.

واستعرض **الفصل الثالث** من هذا المحور للتقرير إصلاح الإدارة المالية الحكومية، وبالأخص تحسين الأداء المالي للحكومات وزيادة قدرتها على تحقيق الانضباط المالي بالتحكم في مستويات عجز الموازنة والدين العام، وذلك من خلال اتباع النظم التي تحقق تعبئة وتحصيل الموارد العامة من ناحية، وتخصيص تلك الموارد فيما بين المجالات المختلفة لتحقيق أولويات التنمية على المستويين المحلي والقومي من ناحية أخرى. وتناول الفصل أيضاً مجموعة من الحلول المقترحة لإصلاح نظم الإدارة المالية الحكومية وخاصة الإصلاحات المرتبطة بعمليات إعداد الموازنة ونظم الإدارة المالية الحكومية في الدول العربية بشكل يتبع الأسلوب الهرمي، وذلك بهدف تعزيز الرؤية الشاملة للموازنة، فضلاً عن فرض القواعد المالية الصارمة للتحكم في مستويات عجز الموازنة والدين العام، واعتماد أطر الإنفاق متوسط الأجل، وتعزيز تبني موازنات البرامج والأداء.

وتناول **الفصل الرابع من المحور الثالث** للتقرير حوكمة إدارة الدين العام في الدول العربية، والذي اعتمد على تطبيق الإطار العام لحوكمة الدين العام وفقاً للمبادئ التوجيهية التي أعدها خبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأشار التقرير فيما يتعلق بالإطار القانوني للدين العام أن العديد من الدول العربية لديها أطر قانونية وأطر تنظيمية مستقلة لإدارة الدين العام، في حين تعتمد بعض الدول الأخرى على تضمين قضية الدين العام ضمن أطر قانونية أخرى، الأمر الذي يجب معه إعادة النظر نحو تعزيز إدارة الديون من خلال أطر قانونية واضحة وصريحة، تعتمد على القوانين وليس الأطر التنظيمية لضمان استدامتها. كما أوضح هذا الفصل مشكلة محدودة البيانات المتاحة المتعلقة بالدين العام في غالبية الدول العربية أو على الأقل الحاجة إلى تحديثها، وبالتالي يجب على الدول العربية العمل بجدية على تعزيز نشر وإتاحة البيانات المتعلقة بالدين العام، بهدف الشفافية وبناء الثقة وتعزيز المساءلة.

واستعرض **الفصل الخامس** من هذا المحور تطوير الأسواق والمؤسسات المالية في الدول العربية كمدخل للعلاج المستدام لمشكلة المديونية في الدول العربية. وقد تمت الإشارة إلى نجاح الدول العربية نسبياً في تطوير مؤسساتها المالية، وبالأخص المؤسسات المصرفية. ولكن لم تستطع الدول العربية تحقيق ذات النجاح في تطوير أسواقها المالية، الأمر الذي يحتاج بالضرورة توجيه الاهتمام نحو إجراء تحسينات جادة على مستويات النفاذ للخدمات المالية والعمق المالي في الدول العربية. وأشار الفصل كذلك إلى ضرورة تشجيع الحكومات والبنوك المركزية على تنمية وصيانة سوق ثانوية تتسم بالكفاءة والسيولة، وذلك من خلال إزالة العراقيل الضريبية والتنظيمية التي تحد من استعداد المستثمرين لتداول الأوراق المالية.

أما **الفصل السادس والأخير من المحور الثالث** فقد تناول قضية البدائل غير التقليدية لتمويل التنمية، حيث ناقش هذا الفصل مجموعة من البدائل غير التقليدية وأهمها مبادلة الديون، والتوريق، والصكوك الإسلامية، وسندات المغتربين، والتمويل الجماعي للمشروعات التنموية. وأشار الفصل إلى ضرورة قيام الدول العربية بتفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، التي من شأنها المساهمة في دفع مشروعات البنية التحتية وإدارة المياه والصرف الصحي والطاقة المتجددة وغيرها، وذلك بالتوازي مع توفيق العوامل المحفزة لذلك والتي من ضمنها وجود فريق من الخبراء الذين يجيدون تصميم المشروعات وتقييمها، وتحديد المخاطر وإدارتها، والتمويل، والخبرة في الأسواق المالية الدولية، فضلاً عن ضرورة توافر الإطار القانوني والمؤسسي الحديث الذي يتسم بالشفافية واليسر والتنافسية.

قراءة في المكتبة الاقتصادية
عروض الكتب



تجديد الفكر الاقتصادي نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره

المؤلف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم العيسوي
أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة

سنة النشر : 2019

الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب

لغة الكتاب : العربية

تجديد الفكر الاقتصادي

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره

المؤلف

الأستاذ الدكتور /إبراهيم العيسوي

أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

إعداد

د / محمد الزيني - المدير التنفيذي للجمعية

يقدم كتاب "تجديد الفكر الاقتصادي: نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره"، لمؤلفه الأستاذ الدكتور/ إبراهيم العيسوي رؤية تأملية وفلسفية لوضع علم الاقتصاد الراهن، وما يعتره من مشكلات رئيسية واضحة في كيفية تعاطيه مع الظواهر الاقتصادية . ويعرض الكاتب في مؤلفه أهم المقاربات المطروحة لمحاولة تقريب وجهات النظر والرؤي التي تفصل بين فروض علم الاقتصاد ونظرياته من جهة، وبين الواقع العملي الذي تعيشه المجتمعات من جهة أخرى، ليكون هذا الكتاب بمثابة النقد للفكر الاقتصادي السائد، والرؤية الفلسفية الواضحة لأهمية تغيير النظرة والمنظور والتناول في علم الاقتصاد، بالأخذ في الاعتبار التداخلات والتشابكات بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى كالاقتصاد والسياسة والفلسفة والفيزياء .. وغيرها، ليكون معبراً عن واقعنا الذي نحياه، وإحياءاً للدراسات البينية (Interdisciplinary)، وليمثل هذا الكتاب في حد ذاته الخطوة نحو إنجاز طموح لمؤلف اقتصادي بديل في مبادئ علم الاقتصاد، انطلاقاً من نظرية اقتصادية بديلة تحمل في طياتها الواقعية في فروضها، وآخذة في اعتبارها النظرة العامة والتكاملية لكافة جوانب الحياة الاقتصادية.

مؤلف الكتاب هو المفكر الاقتصادي الأستاذ الدكتور/ إبراهيم العيسوي، وهو واحد من أهم الكُتّاب في المجال الاقتصادي. والدكتور/إبراهيم العيسوي أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة، ولد في محافظة دمياط بجمهورية مصر العربية عام 1941، حصل على بكالوريوس تجارة (اقتصاد) من جامعة القاهرة عام 1962، ونال درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة في عام 1969. اشتغل بالتدريس في جامعة أكسفورد 1969 - 1972، وفي كلية الزراعة بجامعة الأزهر 1972 - 1975، ثم عمل بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة منذ عام 1975 حتى الآن. وتولى الدكتور/إبراهيم العيسوي منصب مدير مركز الأساليب التخطيطية ثم مديراً لمركز التخطيط العام بالمعهد، وعضواً بمجلس إدارة المعهد، وباحثاً رئيسياً لمشروع مصر 2020 بمنتهى العالم الثالث بالقاهرة 1997 - 2006 . كما شغل منصب وكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1991 - 1995، فضلاً عن توليه مسؤولية الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 1995 - 1998.

ويحاول الدكتور/إبراهيم العيسوي في مؤلفه "تجديد الفكر الاقتصادي : نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره" فتح مساحة من التفكير والنقد للفكر الاقتصادي السائد، وإخراجه من نطاقه الضيق للنيوكلاسيكية والنيوليبرالية، إلى آفاق أرحب يتسع فيها علم الاقتصاد للاستفادة من العلوم الاجتماعية والإنسانية والاجتماعية، في محاولة لخلق فكرياً مستنيراً لتطوير علم الاقتصاد نحو صياغة سياسات اقتصادية ومناهج تنموية جديدة تساعد الوطن العربي علي مواجهة التحديات والصمود تجاه الأزمات، وتحقيق آمال شعوبها في التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

يتكون الكتاب من عشرة فصول، بخلاف المقدمة، والاستخلاصات والملاحظات الختامية. فضلاً عن ملحقين في نهاية الكتاب، الأول بعنوان: أن غالبية المبدعين من الاقتصاديين لم يكونوا مجرد اقتصاديين. ويتضمن الملحق الثاني دليلاً بالمصطلحات الأجنبية التي وردت بالكتاب وترجمتها باللغة العربية، في إشارة ضمنية إلى الحاجة لترجمة مختلف المصطلحات الاقتصادية الأجنبية إلى نظيرتها باللغة العربية بمعانٍ دقيقة وترجمات متفقٍ عليها.

يستهل الكاتب في الفصل الأول المعنون "موجتان جديدتان لنقد علم الاقتصاد"، بعرض الانتقادات التي ظهرت علي علم الاقتصاد منذ نشأته، وهي الانتقادات الموجهة إلى بعض فروضه ومقولاته ونظرياته، وبالأخص تلك الاعتراضات التي تواكبت مع الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي. وأشار الكاتب إلى هذه الانتقادات باعتبارها المدخل إلى التجديد في النظريات الاقتصادية، ولكن هذه التجديدات تعرضت للنقد أو الرفض فتم التخلي عنها، وأفي أفضل الأحوال ظلت بعض الانتقادات وما تولد عنها من مقاربات بديلة هامشية، وربما نتج عن البعض منها ظهور فرع متخصص من فروع علم الاقتصاد كالاقتصاد المؤسسي أو الاقتصاد النسوي، بينما بقي البعض الآخر محل اهتمام من قبل دارسي تطور الفكر الاقتصادي، في حين أدت الانتقادات الراديكالية إلى ظهور علم اقتصاد بديل، كما هو الحال مع الاقتصاد الماركسي.

ويشير الكاتب إلى تغير الوضع نسبياً مع أزمة عام 2008، وذلك بالتزامن مع ظهور احتجاجات الطلاب والدارسين لمقررات علم الاقتصاد في عدد من جامعات أوروبا والولايات المتحدة، باعتبار علم الاقتصاد السائد منقطع الصلة بما يجري في الاقتصادات الواقعية، الأمر الذي عزز بروز فكر الخواج "Economics Heterodox". ليشكل ذلك ضغطاً على الجامعات والحكومات من أجل تطوير علم الاقتصاد وتحديث برامج تدريسه. وتأسست جمعيات وشبكات ومؤتمرات ومجلات جديدة لطرح مقاربات جديدة للقضايا الاقتصادية، خاصة تلك المقاربات التي ألفت الضوء عن التفاعل بين الاقتصاديين والمتخصصين في باقي العلوم الاجتماعية وبعض العلوم الطبيعية. وقدم الكاتب في نهاية الفصل الأول تصنيفاً عاماً للانتقادات التي الموجهة إلى علم الاقتصاد بصورته الحالية.

وتلا **الفصل الأول، الجزء الأول** من الكتاب والمعنون "في نقد الفكر الاقتصادي السائد"، والذي تكون من أربعة فصول، من الفصل الثاني إلى الفصل الخامس. وتناول الكاتب في الفصل الثاني المعنون "مبادئ الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي وسر صموده" أهم مبادئ الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي والذي تمت صياغة نظرياته ومبادئه على أسس الاقتصاد الرياضي، مع إغفال العوامل الأخرى - الاجتماعية والنفسية والتاريخية والسياسية - التي كانت محل اهتمام المدرسة الكلاسيكية. ويشرح الكاتب المبادئ العشرة للاقتصاد النيوكلاسيكي اعتماداً على تقسيم مان كيو G. Mamkiw، موزعاً تلك المبادئ على ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى اتخاذاً الناس لقرارتهم الاقتصادية، والمجموعة الثانية تفاعلات متخذي القرارات في السوق، والمجموعة الثالثة مبادئ الاقتصاد الكلي. ثم سرد الكاتب وجهة نظره في أسباب صمود الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي رغم الانتقادات والأزمات التي تعرض لها، ومن أهم هذه الأسباب: قوة الميل لمقاومة التغيير والتمسك بما هو قائم، وميل المقاومة نحو التغيير عند أصحابه. وأن نقد الفكر النيوكلاسيكي لا يكفي للإطاحة به دون وجود بديل واضح له مكتمل البناء، فضلاً عن طول مدة سيطرة الفكر النيوكلاسيكي على الثقافة والفكر حتى أصبح يشكل البنية الفوقية للنظام القائم في المجتمع. وأخيراً قدرة الفكر النيوكلاسيكي على المقاومة لكونه المرجعية لحل مشكلة توغل السلطة في كل من الاقتصاد والسياسة، بحيث أصبحت المنشآت الاقتصادية الحديثة تسيطر على الاقتصاد، وتمارس السلطة أيضاً، وتُشكّل أذواق المستهلكين وآرائهم وأفكارهم.

وتناول الكاتب في **الفصل الثالث** المعنون "بعض الفروض الأكثر تعرضاً للنقد"، أهم فروض النظرية النيوكلاسيكية الأكثر عرضة للنقد والتي تنطوي على درجة عالية من تبسيط الواقع وتجريده، وبالأخص خمسة فروض هي: فرض الرشادة وفرض التوقعات الرشيدة، وما يتصل به من افتراضات فرعية مثل فرض العلم الكامل، وفرض التفضيلات مسبقة التحديد، وفرض استقلالية سلوك الفرد وعدم تأثره بسلوك الغير. وفرض سيادة المستهلك وما يتصل به بضرورة تحقيق الثروة وليس إشباع الحاجات والضروريات، وغياب شركات التسويق والإعلانات التي تخلق وتُشكّل طلب المستهلك. وفرض اليد الخفية وتناغم المصالح، وبالتالي إعلاء مبدأ ابتعاد الدولة عن الأسواق. فضلاً عن فرض التوازن وعلاقته بمشكلة الأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي. بالإضافة إلى فرض الفاعل المُمثّل (Representative Agent)، والذي يعني في مضمونه أن سلوك الأشخاص يكون في المتوسط سلوكاً رشيداً، فضلاً عن مشكلة الانتقال من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي. وقد أكد المؤلف أن المقاربات الأحدث قدمت مخرجاً من مأزق الفاعل المماثل، وذلك بالسماح باختلاف الفاعلين، والسماح بالتفاعلات فيما بينهم من خلال شبكات التفاعل، وتحليلها عبر هذه الشبكات (التحليل الشبكي Network Analysis).

وانتقل الكاتب في **الفصل الرابع** إلى تناول عدداً من المقولات الاقتصادية النيوكلاسيكية التي تعرضت للنقد الشديد، وتحديدًا أربع مقولات هي، أن النماذج البسيطة قادرة على معالجة المشكلات الاقتصادية المعقدة، وينتقد الكاتب هذه المقولة بأن الإفراط في التبسيط والتجريد تسبب في الكثير من أوجه قصور الاقتصاد النيوكلاسيكي، وفي عجزه عن التفسير والتنبؤ. لذا فقد يكون من المفيد للاقتصاد الاستفادة من نظرية التعقد، وما يُبنى عليها من نماذج. المقولة الثانية هي "علمية" علم الاقتصاد وتحرره من القيم والتحيزات المسبقة، شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية. وينتقد الكاتب هذه المقولة بوصفه أن الفروض والنظريات الاقتصادية تخفي تحيزات قيمية، وأن الحقيقة المزدوجة بأن الاقتصاد نشاط إنساني وبأن علم الاقتصاد علم اجتماعي تجعل هذا العلم عرضة للتأثر بالميول السياسية والعقائدية وبالمصالح الطبقية، وتجعل نظرياته لا تقتصر على التفسير، بل تمتد إلى التبرير. وهي الحقيقة التي صاغها "ميردال" بقوله أنه من المستحيل العزل التام بين ما هو موضوعي وما هو استهدافي. كما صاغها أيضاً جلال أمين بأن علم الاقتصاد يقوم على الكثير من الأسس غير العلمية. والمقولة الثالثة هي حياد علم الاقتصاد بشأن النوع الاجتماعي (Gender)، وغياب صراع المصالح داخل الأسرة، وينتقد الكاتب هذه المقولة بتأكيد أنه علم الاقتصاد مُحَمَّلٌ بالتحيزات الذكورية، ليس لأنه تأسس على أيدي رجالٍ فحسب، بل أيضاً لأن الصفات المنسوبة للشخصية الرئيسية (الإنسان الاقتصادي) كالعقلانية والتجرد من العواطف هي صفات تنسب عادةً للرجال. ويؤكد الكاتب على نقده لهذه المقولة ببروز الاقتصاد النسوي (Feminist Economics) كرد فعل على التحيز الذكوري. أما المقولة الرابعة فهي اعتماد مستوى معيشة أي بلد على ما ينتجه من سلع وخدمات، وينتقد الكاتب هذه المقولة كونها تنطوي على مفهوم ضيق لمستوى المعيشة يتجاهل العوامل الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية. فضلاً عن أنها تغفل دور إجراءات إعادة التوزيع في تحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن تجاهل دور الاستعمار القديم والجديد في رفع مستوى معيشة البلدان المتقدمة.

ويشرح الكاتب في **الفصل الخامس** والمعنون "بعض النظريات الأكثر تعرضاً للنقد" الانتقادات التي توجه لثلاث من النظريات الاقتصادية الرئيسية. الأولى هي نظرية التوزيع، والتي ينتقدها الكاتب بأنها تربط عائد كل عنصر من عناصر الإنتاج بإنتاجيته الحدية، وما يحمله ذلك من مشكلات فنية متعددة، أبرزها صعوبة قياس الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج، ومشكلة تداخل حساب رأس المال ومعدل الربح. فضلاً عن تجاهلها لعلاقات القوة والنفوذ في المجتمع، وما يجرى من صراع اجتماعي بشأن اقتسام الدخل الكلي بين الطبقات. والنظرية الثانية هي نظرية التجارة الدولية، والتي تقوم على مجموعة من الافتراضات التعسفية مثل افتراض ثبات عوامل الإنتاج كما وكيفاً في جميع الدول واستغلالها، وافتراض ثبات تكنولوجيا الإنتاج في كل الدول، وافتراض ثبات أدواق المستهلكين وسيادة المستهلك، وغيرها. وهي الشروط التي لا تمت للواقع بصلة. والنظرية الثالثة وهي نظرية التنمية، القائمة على أفكار النيوليبرالية أو ما يعرف بتوافق واشنطن. وخاصةً الاعتماد على اقتصاد السوق الحر كآلية لتخصيص الموارد وتشكيل مسار التنمية، واعتبار القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي ركيزة الاقتصاد والتنمية.

وظالما أن الأساس هو القطاع الخاص وحرية السوق، فإن دور الحكومة يجب أن ينكمش- من خلال خصخصة المشروعات العامة وانسحاب الدولة من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، بل وتقليص دورها الاجتماعي لصالح فتح المجالات الاجتماعية أو توسيعها أمام القطاع الخاص . وقد أوضحت خبرات تطبيق النيوليبرالية/توافق واشنطن عجز السياسات المرتبطة بهذه النظرية عن إنجاز التنمية الحقيقية.

وينتقل الكاتب بعد ذلك إلى **الجزء الثاني** من مؤلفه، والمعنون "مقاربات تطوير علم الاقتصاد"، والذي يشتمل على **خمس فصول** من السادس إلى العاشر، حيث قدم فيه صورة واضحة للمقاربات التي يمكن لها تطوير الفكر الاقتصادي والتنموي السائد، مع التعريف بكل مقاربة وبيان خصائصها وتقييم نقاط الضعف والقوة فيها. وقد قام الكاتب بتصنيف تلك المقاربات إلى خمس مجموعات على النحو التالي: المجموعة الأولى من مقاربات التطوير امتزاج الاقتصاد بالتاريخ والمؤسسات والاجتماع والأخلاق، المجموعة الثانية من مقاربات التطوير امتزاج الاقتصاد بالتجريب وعلوم السلوك والنفوس والأعصاب، المجموعة الثالثة من مقاربات التطوير الاقتراب من التصورات الأعدق للسلوك الاقتصادي، المجموعة الرابعة من مقاربات التطوير توسيع المنظور والسعي للتكاملية، المجموعة الخامسة من مقاربات التطوير مقاربات بديلة للمقاربة التنموية السائدة.

وتناول الكاتب في **الفصل السادس** المعنون " المجموعة الأولى من مقاربات التطوير امتزاج الاقتصاد بالتاريخ والمؤسسات والاجتماع والأخلاق" ست مقاربات تعتمد على المزج بين الاقتصاد من جهة وكل من التاريخ والمؤسسات والاجتماع والتاريخ من جهة أخرى. فكانت المقاربة التاريخية ومنطلقها الأساسي المتمثل في أن الحقائق أو الوقائع التاريخية باعتبارها المصدر الرئيسي للمعرفة بشأن التصرفات والشئون الاقتصادية، ومن ثم فليس من الممكن فهم الوقائع الاقتصادية وتفسيرها بمعزل عن السياق التاريخي، ويمعزل عن المحددات الثقافية والاجتماعية والسياسية. والمقاربة الثانية هي المقاربة التطورية، والتي نشأت وشهدت انتشاراً واسعاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في تأثر واضح بنظرية داروين فيما يتعلق بتطور الكائنات الحية. إذ قامت هذه المقاربة على النظر إلى النظم الاقتصادية على أنها تخضع لمبادئ التطور التي صاغها داروين، ومن أهم هذه المبادئ النشوء والوراثة والتنوع والتكيف والانتقاء(الانتخاب) والارتقاء. والمقصود بالتطور هو التغيير التلقائي أو غير المُخطئ (Evolution) ، وليس (Development) التي تعني التغيير الإرادي أو المخطط أو التطوير، أي التنمية. وتشير هذه المقاربة إلى أهمية النظر إلى النظام الاقتصادي كنظام مُركَّب أو مُعَدَّ قابل للتكيف، يتعرض لعمليات اضطراب أو اختلال تؤدي إلى تحوره أو تحوله كما هو الشأن مع الكائنات الحية. والمقاربة الثالثة هي المقاربة المؤسسية والتي برزت كرد فعل على اختزال الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لقواعد السلوك الاقتصادي وتجاهل للبيئة الاجتماعية وما أنتجه البشر من قواعد (مؤسسات) تحكم سلوكهم الاقتصادي. ويعتبر ثورشتاين فبلين مؤسس الاقتصاد المؤسسي القديم. وقد شارك في تطوير المقاربة المؤسسية في النصف الأول من القرن العشرين تلميذه ويزلي ميتشيل(1874 - 1948)، وجون كومنز (1862 - 1945) .

وتركز المؤسساتية القديمة على الجانب الوضعي للاقتصاد - أي كيف تعمل النظم الاقتصادية، وكذلك على الجانب الاستهدافي- أي كيف يجب أن يعمل النظام الاقتصادي بما يحقق الأهداف التي يضعها المجتمع لنفسه. ولكن لم تتخلص هذه المقاربة من الافتراضات المعيبة للنيوكلاسيكية، وحافظت على التحيز التقليدي للملكية الخاصة والحكومة الصغيرة. والمقاربة الرابعة هي المقاربة الاجتماعية، والتي تقوم على النظر إلى السلوك الاقتصادي باعتباره لا يقع في فراغ اجتماعي، وأن الأسواق هي في الحقيقة كيانات اجتماعية، وأن ما يدور فيها وثيق الصلة بما يحوزه المجتمع من رأس مال اجتماعي. والمقاربة الخامسة هي مقاربة الماركسية، وهي مقاربة كلية تتعامل مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمكونات متشابكة لمنظومة مجتمعية ذات سياق تاريخي محدد، وأساس المقاربة الماركسية هو المادية التاريخية، ومن أبرز مفاهيم هذه المقاربة مفهوم الطبقات ومفهوم الصراع الطبقي ومفهوم الاستغلال وفائض القيمة ومفهوم الفائض الاقتصادي. والمقاربة السادسة هي المقاربة الأخلاقية **Ethnomics/Ethical Economics** ، والتي ظهرت كرد فعل لشيوع الجشع والطمع والتكالب على جمع الثروة.

ويقدم الكاتب في **الفصل السابع** المعنون " المجموعة الثانية من مقاربات التطوير امتزاج الاقتصاد بالتجريب وعلوم السلوك" أربع مقاربات يمتزج فيها الاقتصاد بالتجريب وعلوم السلوك والنفس والأعصاب وهي كما يلي: المقاربة التجريبية، والتي تقوم على دراسة النظريات الاقتصادية وفهم السلوك الاقتصادي بأسلوب التجارب العملية المُحَكَّمة، والتي من أبرز نتائجها أنه على خلاف افتراضات النظرية النيوكلاسيكية لا يمتلك الأفراد تفضيلات دقيقة ومعروفة لهم مسبقاً، كما أن للسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تأثيراً ملحوظاً على ما يتخذه الناس من قرارات. ومع أن نتائج هذه التجارب مهمة وقد تكون مقبولة في بعض الأحوال، إلا أنه من الصعب التعامل معها على أنها قابلة للتعميم. والمقاربة الثانية هي المقاربة النفسية أو علم النفس الاقتصادي **Economic Psychology**، والتي تقوم على المزج بين علم الاقتصاد وعلم النفس في دراسة قضايا الاختيار وصنع القرار، وفي فهم الآليات والآثار النفسية للأحداث والتصرفات الاقتصادية. والمقاربة الثالثة هي المقاربة السلوكية، والتي تعتمد على تحليل سلوك البشر الحقيقيين - لا سلوك الإنسان الاقتصادي الذكي المجرد من العواطف. وهي تعتمد على التجارب والمسوح ودراسات الحالة وتحليل السلاسل الزمنية (**Time series analysis**). ولا تقتصر المقاربة السلوكية على تفسير السلوك، بل إنها تعمل على تصحيحه في الاتجاه المرغوب فيه من صانع السياسة، وذلك بأسلوب الترغيب أو التحفيز **Nudge** ، وهو عنوان كتاب **Thaler & Sunstein**، والذي حاز مؤلفه الأول على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2017. ومن الانتقادات الموجهة إلى هذه المقاربة أنه من الصعب تعميم نتائجها، لأسباب تتعلق بعيوب التجارب. فضلاً عن أن مساهمة المقاربة السلوكية في صنع السياسات تبقى محدودة لأن تغيير السلوك يحتاج وقتاً طويلاً، وكذلك ضرورة تكامل أسلوب التحفيز مع الإجراءات المالية والإدارية الأخرى. والمقاربة الرابعة هي المقاربة العصبية **Neuroeconomics** والتي تمثل تضافر علوم الاقتصاد والنفس والأعصاب، وتستهدف فهم المسارات والحسابات العصبية التي تؤدي بالمخ إلى اتخاذ قرار معين.

وتستخدم هذه المقاربة تقنية مسح المخ للإجابة على أسئلة أهمها: ما الذي يختار المخ أن يركز عليه عند مواجهة موقف اجتماعي معين، وما هي أدوار المناطق المختلفة في المخ في هذه المواجهة، ومن ثم في صنع القرار الاقتصادي. واستناداً إلى نتائج التجارب، تبنى نماذج رياضية للتنبؤ بالسلوك الاقتصادي. وتتعرض هذه المقاربة لانتقادات أهمها القصور في تصميم التجارب وفي التحليل الإحصائي لنتائجها، فضلاً عن صعوبة تعميم هذه النتائج.

ويشرح الكاتب في **الفصل الثامن** المعنون " المجموعة الثالثة من مقاربات التطوير الاقتراب من التصورات الأعدد للسلوك الاقتصادي" مجموعتين من المقاربات التي تقوم على افتراضات وتصورات معقدة للسلوك الاقتصادي بدلاً عن الافتراضات النيوكلاسيكية القائمة على التبسيط والتجريد، وهما مجموعة المقاربات المعلوماتية ومجموعة مقاربات النظم المعقدة. وتقوم المجموعة الأولى، المقاربات المعلوماتية، على رفض فرض العلم الكامل لدى المتعاملين في الأسواق، بل تؤكد على شيوع نقص المعلومات، وتعالج قضايا نقص المعلومات، وعدم التكافؤ في حيازتها، ومشكلة تكلفة المعلومات. وأشار الكاتب إلى رواد هذه المقاربة وأهمهم "جورج أكرولوف" في مقاله "سوق الليمون"، و "جوزيف استجلنز" بإعادة صياغة نظرية المنشأة من منظور المعلومات بالاعتماد على نظرية للتمويل وأخرى لحوكمة الشركات وثالثة لهيكل المنشآت من ناحية المركزية واللامركزية، وتشديده على الدور الأهم الذي يجب أن تقوم به الحكومات في توفير المعلومات من أجل تحسين أداء الأسواق. فضلاً عن مساهمات مايكل أسبنس المعروفة بالتأشير أو التأشير والفرز (Signaling). ويقصد بالتأشير النشاط أو التصرف أو الفعل من طرف في علاقة المستهدف به التأثير في إدراك الطرف الآخر في العلاقة، ومن ثم التأثير في قراره أو سلوكه. وتتمثل فائدة الإشارة في تضيق فجوة المعلومات الناتجة عن عدم تماثل المعلومات لدى طرفي العلاقة. وتسعى أدبيات التأشير والفرز لبناء نماذج دقيقة واستكشاف حالة التوازن وبيان مواصفاتها، وذلك باستخدام نظرية الألعاب (Game Theory)، والتعرف على أثر التأشير على أداء السوق وعلى تخصيص الفرد لموارده، والقياس الكمي لأثر التأشير، وبيان ما يترتب على التأشير من نتائج بالنسبة للسياسات وخاصة المتعلقة بالعمالة وكفاءة التعليم والبرامج التدريبية. كما كان لمساهمات فردمان وجولدبرج دورها في صياغة أحدث المقاربات المعلوماتية وهي مقاربة المعرفة الناقصة (Imperfect Knowledge Economics (IKE) برفضها نظرية التوقعات الرشيدة وفرض كفاءة الأسواق. ويرى الكاتب أن المقاربات المعلوماتية وبرغم عدم خروجها الكامل من حيز النيوكلاسيكية بتحليلها الحدي وفكرة التوازن، إلا أن هذه المقاربات ومساهماتها قد شكلت اقتراباً حقيقياً للعالم الواقعي في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتناول الكاتب في ذات **الفصل الثامن** المجموعة الثانية المتمثلة في مقاربات النظم المعقدة (Complexity Economics)، والتي تعتمد على فكرة رئيسية مفادها أن السلوك الاقتصادي يتم في إطار نظام اقتصادي معقد من أبرز خصائصه اللاخطية، والتفاعلية، وسطوة الماضي، والتغذية المرتدة الموجبة (Positive feedback) ومن ثم التراكمية، وغياب التوازن بمعنى سيادة ديناميكيات اللاتوازن، لذا يلزم اللجوء إلى المحاكاة الحاسوبية (Computer simulation). وتناول الكاتب أهم مقاربات النظم المعقدة، وتحديدًا مقاربة نظرية الفوضى، التي تسعى لاكتشاف النظام الكامن فيما يبدو أنه فوضى الفوضى. والمقاربة التي تقوم على نظرية/نموذج الكارثة، التي تختص بدراسة التغير النوعي الذي يحدث فجأة في سلوك النظام نتيجة تغير طفيف في معالمته أي في خصائصه.

فضلاً عن مقارنة الفيزياء الاقتصادية (Econophysics) بصيغتها الفيزياء الاقتصادية، التي تتصف بدرجة عالية من اللابقيين وتتعرض لتقلبات يصعب التنبؤ بها، وذلك باستخدام منهجيات الفيزياء الاحصائية والنماذج الديناميكية غير الخطية. والمقارنة الحرارية (الاقتصاد الحراري) (Thermoeconomics) أو الاقتصاد الفيزيائي الحيوي (Biophysical Economics)، القائمة على استخدام قوانين الديناميكا الحرارية لفهم الظواهر الاقتصادية. وقد حدث التقارب بين المقارنة الحرارية وكل من المقارنة الحيوية والمقارنة الإيكولوجية نظراً لأن المشترك بين المقاربات هو الإحساس المتزايد بالمخاطر التي تهدد البشرية من استنفاد الطاقة والموارد غير المتجددة الناتج عن النمو الاقتصادي المدفوع بالاستهلاك المفرط. والمقارنة الأخيرة لمقاربات النظم المعقدة هي مقارنة اللاتوازن، والقائمة أحد المداخل الهامة هو النظر إلى النظم الاقتصادية باعتبارها أقرب إلى الكائنات الحية الخاضعة للتغير والتطور باستمرار، وبالتالي فعندما يتعرض الاقتصاد لاستثارة ما، فإنه يملك القدرة ليس فقط على الدوران حول وضع ثابت (الوضع التوازني)، وإنما على القفز إلى وضع مختلف كلياً. ومن أهم مقاربات اللاتوازن تلك المقارنة التي انطلقت من مبدأ العلية الدائرية والتراكمية، وهي مقارنة ذات أهمية كبيرة لنظريات ومقاربات النمو والتنمية. ومن أبرز مرتكزات مبدأ العلية الدائرية والتراكمية ظاهرة العائد المتزايد للسلعة أو للحجم الكبير، وظاهرة التغذية المرتدة الموجبة (Positive feedback).

وناقش الكاتب في **الفصل التاسع** المعنون "المجموعة الرابعة من مقاربات التطوير توسيع المنظور والسعي للتكاملية" مقاربتين تستهدفان توسيع منظور علم الاقتصاد، وهما المقارنة النسوية ومقارنة السعادة. ثم عرض بعد ذلك عدد من المقاربات التي سارت في الاتجاه ذاته بمحاولة بناء علم اقتصاد متكامل مع مجالات معرفية شتى والتي تسعى لتوسيع نطاق الفكر في الظواهر الاقتصادية والتكامل بين علم الاقتصاد والمعارف والعلوم الأخرى. فكانت "المقارنة النسوية" أو ما يعرف بالاقتصاد النسوي، والذي سعى إلى معالجة التعامل المتحيز مع النوع الاجتماعي، وذلك من خلال بناء علم اقتصاد جديد يأخذ في اعتباره النوع الاجتماعي (Gender) ضمن نظرياته وتحليلاته ومقاييسه للنشاط الاقتصادي. ومن أبرز إسهاماته إدماج عمل المرأة في نطاق الأسرة والعمل التطوعي في النشاط الاقتصادي، ومحاولة إبراز دور علاقات القوة وصراع المصالح داخل الأسرة. والمقارنة الثانية هي مقارنة السعادة، والتي تتصل بقضية اختيار المعيار أو المعايير المناسبة للحكم على نتائج السياسات الاقتصادية، والحكم على مختلف السياسات العامة. وأساس هذه المقارنة هو عدم الرضا عن استخدام الناتج القومي الإجمالي ومشتقاته كأساس لتقييم أداء السياسات الاقتصادية وللحكم على أثرها في حياة الناس. وقد ظهرت هذه المقارنة استجابة للدعوة التي أطلقها ملك بوتان في عام 1972 لإحلال مقياس السعادة القومية الإجمالية ((Gross National Happiness (GNH)) محل مقياس الناتج القومي الإجمالي ((Gross National Product (GNP)). وفي يوليو 2011 أصدرت الأمم المتحدة قراراً يدعو الدول الأعضاء لاعتبار السعادة هدفاً للسياسات العامة، ولقياس سعادة شعوبها، ولإستخدام مقياس السعادة في توجيه السياسات العامة.

وتناول الكاتب المقاربة التكاملية (الاقتصاد التكاملية) باعتبارها أحد أهم وأبرز المحاولات التي استهدفت توسيع منظور علم الاقتصاد من خلال الدمج بينه وبين مجالات معرفية ركزت على جوانب مختلفة للطبيعة البشرية، فضلاً عن رفض النظرة التجزئية للعلوم الاجتماعية التي تضع حدوداً فاصلة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والثقافة والفلسفة وغيرها من المعارف، وإحياء الفكر نحو تبني منظور الجامع لهذه الحقول المعرفية. وقد توالى المحاولات منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين من أجل بناء علم اقتصاد تكاملي، فكانت محاولات كل من الفيلسوف الأمريكي كِنْ وَلِبْر والذي قام بتطبيق نظريته على مجالات معرفية متعددة كالأنثروبولوجيا الثقافية والفلسفة وعلم اجتماع الأديان والفيزياء والرعاية الصحية. كما أسفر تطبيقها من جانب آخرين عن ظهور مجالات معرفية جديدة مثل الفن التكاملي وعلم النفس التكاملي والإيكولوجيا التكاملية وعلم السياسة التكاملي وعلم الاقتصاد التكاملي. والمقصود بالتكاملية هو النظر إلى أي شيء (كائن حي أو غير حي أو مفهوم.. الخ) على أنه كيان قائم بذاته، وأنه في الوقت نفسه جزء من كل أكبر، وأن هذا الكل هو الآخر كيان قائم بذاته وهو في الوقت نفسه جزء من كل أكبر. وبناء على هذه النظرية قدم وَلِبْر نموذج أكوال (AQAL) الذي يتألف من جدول مكون من أربعة أجزاء، وكل ربع في نموذج أكوال، وما يتضمنه من منهجية أو منهجيات، يوفر كل منها وجهة نظر أو نموذجاً فكرياً يسمح بتقصي بعض الحقيقة أو الواقع. ووجهات النظر هذه ليست متعارضة، بل متكاملة، وعندما يتم توظيفها معاً فإنها تقدم تفسيراً أشمل وأكمل للحقيقة أو الواقع.

وفي إطار مساهمات وَلِبْر، ظهرت محاولتان لتقديم المقاربات الاقتصادية التكاملية من كل من أرنسبرجر "علم اقتصاد الطيف الكامل Full-Spectrum Economics"، ويومان "وعلم الاقتصاد السياسي التكاملي". وثمة مقاربة تكاملية لم تعتمد على نظرية وَلِبْر قدمها ليسم وشيفر في كتابهما المعنون "علم الاقتصاد التكاملي - إطلاق العبقرية الاقتصادية لمجتمعك". وهذه المقاربة تنطلق من النموذج الذي أطلقا عليه "نموذج العوالم الأربعة The Four Worlds Model"، وأساس هذا النموذج جغرافي وثقافي، يستمد مادته من الثقافات المتنوعة - القديمة والحديثة - في مختلف مناطق العالم، وبالجمع بينها يمكن مواجهة المشكلات الاقتصادية في كل عالم من منظور أوسع من المنظور الأساسي الخاص به. ومن التطبيقات العملية لهذه المقاربة التكاملية بنك جرامين في بنجلاديش، وتعاونية موندراجون في إسبانيا، ومشروع سيكم للتنمية المتكاملة في مصر. ويرى الكاتب أنه بالرغم من الجهود المبذولة لبناء مقاربات تكاملية فإنها لم تنجح في صياغة علم اقتصاد بديل، ومن ثم مازالت الدعوات تتجدد لبناء علم اقتصاد.

وخصص الكاتب **الفصل العاشر** من كتابه والمعنون: "المجموعة الخامسة من مقاربات التطوير مقاربات بديلة للمقاربة التنموية السائدة" لمناقشة المقاربات التي تركز على إنجاز التنمية الشاملة. تضمنت هذه المجموعة عدداً من المقاربات التنموية، يتضح منها أن هناك بدائل متعددة للمقاربة النيوليبرالية، وتقدم دلائل متعددة على أن مقولة "لا بديل TINA" (أي لا بديل للنيوليبرالية) هي في الحقيقة مقولة أيديولوجية وليست مقولة علمية. ومن أهم البدائل الممكنة التي طرحها الكاتب في هذا الفصل مقاربات لتجديد الرأسمالية، ومقاربات متمردة على النموذج الغربي للتقدم، ومقاربات تنطوي على تجديد مفهوم التنمية. كما تضمنت المقاربات التنموية البديلة مقاربات سبق طرحها أو ممارستها في وقت سابق، ولكنها توارت لسبب أو لآخر، بالإضافة إلى مقاربات نتجت عن اجتهادات حديثة نسبياً.

لقد قسم الكاتب المقاربات البديلة للمقاربة التقليدية (الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطن) إلى ثلاث مجموعات رئيسية، الأولى هي مجموعة البدائل التي تدور حول فكرة إمكانية تجديد الرأسمالية وتشتمل على مجموعتين فرعيتين: الأولى مجموعة تستهدف الموازنة الاجتماعية للسوق (Social Equilibration of the Market)، والثانية ثلاثة بدائل توافق واشنطن. بالنسبة للمجموعة الأولى والتي تستهدف الموازنة الاجتماعية للسوق، فقد اشتملت على نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ونموذج الديمقراطية الاجتماعية ونموذج دولة الرعاية الاجتماعية ونموذج الطريق الثالث الجديد. أما بالنسبة البدائل توافق واشنطن فقد شملت نموذج ما بعد توافق واشنطن، والنموذج المستلهم من خبرات الدول الصناعية القديمة والدول حديثة التصنيع، والنموذج الصيني/ توافق بيجين. وتضم المجموعة الرئيسية الثانية البدائل المتمردة على النموذج الغربي للتقدم، وتشتمل على ما بعد التنمية (Post-Development)، والتنمية المتمركزة حول الناس، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أما المجموعة الرئيسية الثالثة فهي تشتمل على ثلاثة بدائل ، بديل التنمية المغايرة (Another Development)، وبديل التنمية البشرية المستدامة، وبديل التنمية المعتمدة على الذات/ التنمية المستقلة.

وبعد عرض الملامح الرئيسية لكل بديل وبيان ما له من إيجابيات وما له من سلبيات أو ما يرد عليه من انتقادات، خلص الكاتب إلى أن نموذج التنمية المعتمدة على الذات/ التنمية المستقلة هو الأهم والمعني لنا في الدول العربية، فضلاً عن اعتبار هذه المقاربة تجمع بين فكرة التنمية البشرية المستدامة وفكرة الدولة التنموية وفكرة الاعتماد على الذات.

واختتم الكاتب مؤلفه بعرض الاستخلاصات المبنية على نتائج المقاربات البديلة والمتعلقة بثلاثة محاور رئيسية هي: فهم السلوك الاقتصادي ونمذجة النظم الاقتصادية. وأدوار كل من السوق والتخطيط والدولة والعلاقات بينها. والمنهج المناسب للتنمية. فضلاً عن طرح الكاتب تساؤلاً بشأن ما إذا كانت جملة الانتقادات والمقاربات البديلة قد أسفرت فعلياً عن تجديد لعلم الاقتصاد. وأوضح الكاتب أنه بالرغم مما وفرته المقاربات البديلة من محاولات لبناء علم اقتصاد جديد، فإن عملية البناء لم تكتمل بعد، ولكنها اقترحت مجموعة من الأسس الواجب مراعاتها للتسريع بعملية البناء. وأخيراً طرح الكاتب مشكلة دور الاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد، حيث أوضح محدودية هذا الدور والذي يكاد ينحصر في فرع التنمية وفرع التكامل الاقتصادي. كما أوضح الكاتب أن زيادة الإسهام العربي في تجديد علم الاقتصاد مرهونة بمعالجة أسباب ضعف هذا الإسهام، وفي مقدمتها ضعف نظم التعليم وركود بيئة البحث العلمي، والتبعية العلمية والثقافية، وغياب الديمقراطية.

وهكذا قدم الأستاذ الدكتور/إبراهيم العيسوي كتاباً ثرياً، طرح فيه رؤيته وخبراته المتراكمة وفلسفته عن علم الاقتصاد. ويشير هذا الكتاب الذهن والتساؤلات بمجرد أن تنتهي من قراءة صفحاته وتطوي غلافه، حول ضرورة إحداث التغيير الجوهري في أسلوب تدريس علم الاقتصاد، وفيما يقدم للطلاب والباحثين من كتب اقتصاد باللغة العربية، بل والأجنبية. فنحن في حاجة ملحة لإثراء الفكر الاقتصادي العربي واتجاهه نحو التأصيل والقراءة النقدية المتعمقة لمحتوي العلم ذاته، وجعله غير منفصل عن واقعه الاجتماعي، وبعيداً عن عمله في جُزٍ منعزلة عن العلوم والمعارف الأخرى، بل وعن فئات المجتمع وإنسانياته، وتجسيداُ لأن يكون المفكر الاقتصادي ليس فقط باحثاً في علم الاقتصاد ونظرياته وإحصاءاته وبياناته وأرقامه وطرقه القياسية والنمذجة الكمية، ولكن لأن يكون الاقتصادي مُتبحراً في العلوم الأخرى، وفي تطبيق واضح لأن يكون بمثابة "المثقف العضوي"، الذي يتفاعل مع محيطه ومجتمعه. فضلاً عن تعميق فكر الأجيال القادمة وتنبههم إلى أن الواقع الاقتصادي على درجة عالية وشديدة من التعقيد، بحيث أنه قد لا يتيسر فهمه فهماً دقيقاً بنظرية واحدة أو من وجهة نظر واحدة قاصرة دون النظر إلى باقي الجوانب والتفاعلات والتشابكات. كما يتعين إبراز ما تنطوي عليه النظريات من تحيزات طبقية أو سياسية، والكشف عن الدوافع التي قد تكمن وراء تبني سياسة اقتصادية دون غيرها، وبيان المستفيدين والمتضررين من تطبيق سياسة ما، الأمر الذي يعني بالضرورة تزويد الدارسين بتاريخ الظواهر الاقتصادية وما أحاط بها من ملامسات اجتماعية وسياسية، كما يجب التأكيد الدائم على أن ما يقدمه العلم الاقتصادي بصورته الحالية ما هو إلا صورة مُفترطة في التبسيط والتجريد، وأن الانتقال من الصورة النظرية إلى الصورة الواقعية يقتضي إضافة الكثير من العوامل التي جري إهمالها أو تجنبها في التحليل الاقتصادي، كنفوذ وسلطة الشركات متعددة الجنسيات، والتزاوج بين السلطة والثروة، وتأثير رأس المال في الانتخابات وفي صنع التشريعات والسياسات، وسطوة التسويق والإعلانات في تخليق تشكيل الطلب.. وغيرها.

لذا فإن نقطة الانطلاق الحقيقية في بناء فكر اقتصادي جديد تتمثل في التعليم وإعادة النظر في النظم التدريسية، وبالأخص في تغيير أسلوب تدريس الاقتصاد وتغيير أسلوب إعداد المادة العلمية والبرامج التدريسية، وذلك بالبناء على المقاربات البديلة المقدمة في هذا الكتاب، ليكون التعليم بمثابة الخطوة الأولى والأهم نحو مساهمة عربية قوية في تجديد علم الاقتصاد، وتقديم برامج اقتصادية تنموية عربية تعتمد على الذات والتنمية المستقلة.

" تقرير تحديات التنمية في العالم: التنمية البشرية من منظور أوسع "

السبت 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 (عبر تقنية Zoom).



الأستاذ الدكتور / خالد أبو اسماعيل

رئيس قسم التنمية الاقتصادية والفقير في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة (ESCWA).

أشار الدكتور/ خالد أبو اسماعيل في البداية إلى فكرة إعداد التقرير التي تعود إلى عام 2010، حيث كانت الحاجة الملحة لهذا التقرير بعد عرض البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دليل التنمية البشرية العالمي المعني بقياس التنمية البشرية على المدى الطويل منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، وحتى عام 2010. وقد كانت من أهم نتائج تقرير التنمية البشرية الأخير دخول خمس دول عربية ضمن الدول المحققة لأهم الإنجازات في مجال التنمية البشرية، منها سلطنة عُمان، وتونس، وليبيا.

ولكن تم توجيه النقد إلى نتائج هذا التقرير، ليس لعدم دقتها الإحصائية، ولكن لافتقادها جوانب أخرى. ومن هنا بدأ إدراك أهمية وجود مفهوم موسع للتنمية البشرية، لا يتضمن فقط الإطار الفكري كما قدمه "أمارتيا سن Amartya Sen" المعني بالتنمية البشرية في الحريات والمساواة بشكل رئيسي، ولكن بالتوسع أيضاً في قياس هذا المفهوم وعدم اختزال القياس في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية، وهي: البعد الصحي والبعد التعليمي وبعد الدخل.



السيد الأستاذ/عبد الكريم جعفر

مساعد بحوث اقتصادية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (ESCWA).

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حلقة نقاشية هامة تحت عنوان " " تقرير تحديات التنمية في العالم: التنمية البشرية من منظور أوسع "، تحدث فيها كل من الأستاذ الدكتور/ خالد أبو اسماعيل، رئيس قسم التنمية الاقتصادية والفقير في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. والسيد الأستاذ / عبد الكريم جعفر، مساعد بحوث اقتصادية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، وذلك يوم السبت الموافق 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 إلكترونياً (باستخدام تقنية الاتصال المرئي عبر منصة Zoom). وقد حضر الحلقة النقاشية مجموعة بارزة من الاقتصاديين من أعضاء الجمعية، فضلاً عن الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي من كافة الدول العربية.

وقد تناولت الحلقة النقاشية مجموعة من النقاط الهامة أهمها:

استهل الدكتور/ خالد أبو اسماعيل بتقديم النقاط الرئيسية للعرض التقديمي، والتي تمثلت في الحافز والإطار المفاهيمي لـ "تقرير تحديات التنمية في العالم"، والنواحي المنهجية المستخدمة، وكيفية القياس، واستعراض النتائج الرئيسية للتقرير، وانتهاءً بالملاحظات الختامية والتوصيات والخطوات المقترحة.

لذا تم البدء في تقرير تحديات التنمية في الإسكوا منذ عام 2016 بإدراج البعد الحوكمي بشكل رئيسي في مفهوم التنمية البشرية، والذي يتضمن الحقوق الأساسية بضرورة وجود دولة قوية، وذي ذات الوقت الأسس الديمقراطية.

وأوضح الدكتور/ خالد أبو اسماعيل أن التركيز في إعداد تقرير "تحديات التنمية في العالم" بالأخص على الدول التي في أشد الحاجة إلى الدعم لإنجاز الوصول إلى الخفض في نسبة التحديات التي تواجهها. وهو الأمر الذي استدعى بالضرورة اتباع منهجية قياس مختلفة، وذلك لتحقيق الإنجاز الرئيسي لهذا التقرير المتمثل في إلقاء الضوء على التحديات الأساسية التي تواجهها الدول والمتمثلة في: 1- تعديل الجانب الكمي من دليل التنمية البشرية ليتضمن كذلك الجانب النوعي، أي جودة التعليم وجودة الصحة وجودة الدخل. 2- تحدي الاستدامة البيئية. 3- تحدي الحوكمة الرشيدة. وهذه التحديات الثلاثة التي تمثل الإسهام الأول في إعداد التقرير. بينما تمثل الإسهام الثاني في تغطية فترة زمنية طويلة نسبياً تصل إلى عشرين عاماً. وكان الإسهام الثالث للتقرير هو الاهتمام بالدول العربية، وذلك بالانتقال من مخاطبة المجتمع الدولي إلى مخاطبة الدول العربية، أخذاً في الاعتبار تغطية نتائج التقرير مناطق جغرافية متعددة وهي: المنطقة العربية، ومنطقة شرق آسيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية، وأوروبا، ومنطقة آسيا الوسطى، ومنطقة أمريكا الشمالية، فضلاً عن منطقتي جنوب أفريقيا وجنوب آسيا.

وأكد الدكتور/ خالد أبو اسماعيل أن الإطار المفاهيمي لتقرير "تحديات التنمية في العالم" تم وضعه بعد عمل مستمر لمدة سنة ونصف، تم عمل خلالها عشر أوراق خلفية وأكثر من 100 سيناريو، ولكن أي دليل لا يخلو من العيوب والقصور، وبالتالي فأدلة التقرير لا تتسم بالكمال، ولكنه يحاول مراعاة الجوانب التي احتوت على أوجه قصور منهجي في قياس التنمية البشرية، وذلك بمراجعة الأبعاد التي تناولها تقرير التنمية البشرية العالمي وتعديلها طبقاً للجودة ليس كاملاً.

لناقش الدكتور/ خالد أبو اسماعيل عدداً من المؤشرات التي تناولها التقرير وتعديلاتها ومنها، العمر المتوقع بالأخذ في الاعتبار إلى العمر الصحي المتوقع، والتعليم بالأخذ في الاعتبار سنوات جودة التعليم، والدخل بالأخذ في الاعتبار جودة الدخل والبعد الأساسي له توزيع الدخل باعتباره المقياس الأهم الذي يجب إدخاله على مؤشر الدخل. وفيما يخص الاستدامة البيئية، أشار الدكتور/ خالد إلى الأخذ في الاعتبار التوازن بين الصحة البيئية وجودة الهواء، وجودة الصرف الصحي والمياه، وإدارة النفايات وتدويرها، وهي العوامل التي يجب التركيز عليها وبالأخص بعد جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى التغير المناخي، والمستهدف فيها مخاطبة المساواة بين الأجيال Inter-generational equity.

أخيراً الجزء المتعلق بالحوكمة، والذي تضمن وجهتي نظر، الأولى المتمثلة في فعالية الحكومة وقدرتها على تلبية رغبات مواطنيها فيما يتعلق بجودة البنية التحتية والخدمات الأساسية وتحقيق رضا المواطنين عن الأداء الحكومي. ووجهة النظر الثانية المتمثلة بالإضافة إلى الأولى ضرورة الأخذ في الاعتبار الأمور الحوكمية المتعلقة بالمحاسبة والمشاركة في صنع القرار والمساواة أمام سلطة القانون.

وعرض الأستاذ/ عبد الكريم جعفر للنواحي المنهجية في أعداد تقرير "تحديات التنمية في العالم"، حيث أشار إلى الاعتماد على ست خطوات رئيسية كما يلي: 1- اختيار البيانات، 2- بناء المؤشرات، 3- التعامل مع البيانات غير المتوفرة، 4- تحويل نتائج الإنجازات إلى نتائج تحديات، وذلك بطرح نتيجة كل مؤشر من الواحد الصحيح لتعكس هذه المؤشرات التحديات التي تواجه الدول بدلاً من الإنجازات المتحققة، 5- احتساب الأدلة، وذلك باستخدام المتوسط الحسابي، 6- احتساب المتوسط الحسابي لأدلة التحديات الثلاث: التنمية البشرية المعدلة بحسب الجودة، والاستدامة البيئية، والحوكمة.

ل) وقدم الأستاذ/عبد الكريم شرحاً تفصيلياً لخطوة احتساب الأدلة في تقرير "تحديات التنمية في العالم" حسب الجودة والاستدامة البيئية والحوكمة، وبأبعاده الثلاث المتمثلة في الصحة والتعليم والدخل. كما عرض السيد/عبد الكريم مثلاً عملياً لكيفية القياس بالتطبيق على "البرازيل". وأوضح كذلك أنه بأخذ المتوسط الحسابي للتحديات الثلاث نحصل على دليل تحديات التنمية، وقد تم تقسيم نتائج الدليل إلى خمس فئات هي: تحديات منخفضة جداً، تحديات منخفضة، تحديات متوسطة، تحديات مرتفعة، تحديات مرتفعة جداً.

ل) واختتم الدكتور/ خالد أبو اسماعيل العرض بتقديم مجموعة من نتائج التقرير تمثلت أهمها في الالتزام بذات المنهجية المتبعة في القياس الخاصة بدليل التنمية البشرية العلمي، باعتبارها المنهجية العالمية المطبقة منذ عقود، ولكن مع تبسيط القياس بالانتقال من منهجية قياس تعتمد على المتوسط الهندسي إلى منهجية قياس تعتمد على المتوسط الحسابي. كما أشار إلى أهم نتائج دليل تحديات التنمية البشرية المعدل بحسب الجودة على مستوي العالم وذلك بانخفاضه من 0,468 إلى 0,369، وهو مؤشر جيد، ولكن لا يزال مستوي التحديات في المنطقة العربية أعلى من المستوى العالمي، وهو ما يعني أن هناك الكثير من التحديات أمام المنطقة العربية عليها مواجهتها.

ل) وأوضح الدكتور/خالد أبو اسماعيل أن المكون المتعلق بتحدي جودة التعليم هو التحدي الأهم أمام الدول العربية. أما فيما يخص الاستدامة البيئية، فالمكون الرئيسي فيها هو تحدي الصحة البيئية والتغير المناخي والطاقة. وبالنسبة لتحدي الحوكمة، فقد أوضح الدكتور/ خالد أنه الدليل الذي أزداد وطأة على مستوى العالم بصفة عامة، وفي المنطقة العربية بصفة خاصة، حيث أصبحت الدول العربية تعاني من شدة وطأة تحدي الحوكمة بقيمة دليل قدرها 0,59، وهو مؤشر مرتفع للغاية.

ل) وفيما يخص التوصيات العامة، فقد أوضح الدكتور/خالد أنه يجب النظر إلى نتائج التنمية البشرية من منظور أوسع باعتباره الملائم لأوضاع كافة الدول، وبالانتقال إلى هذه المنظور تحديداً نجد أننا أمام الكثير من التحديات. أما فيما يخص الدول العربية، فقد أكد الدكتور/خالد على شقين أساسيين، الشق الأول يتعلق بالسياسات الاقتصادية، والشق الثاني المتعلق بالحوكمة، ولكن يظل التحدي الأهم والرئيسي أمام الدول العربية هو مكون جودة التعليم، وهو الأمر الذي يجب تسليط الضوء عليه في الفترة القادمة، ودعم الجهود في هذا المجال، وتحديداً في مجال جودة التعليم.

ل) وقد اختتم الندوة بمداخلات ونقاشات من السادة الحضور، والتي كان من أهمها (مرتبة أبجدياً):

أ. د. أحمد الكواز.

أ. د. أشرف العربي.

أ. د. حسام عبد القادر.

أ. د. فتح الرحمن صالح.

أ. د. عبير رشدان.

أ. د. محمود فتح الله... وآخرون.

يمكنكم مشاهدة الحلقة النقاشية من خلال قناة اليوتيوب الخاصة بالجمعية أو من خلال موقعها

الإلكتروني على الرابط التالي :

<http://www.asfer.org/archives/1474>

توقيع بروتوكول تعاون بين الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري



وقعت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بروتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا يوم الأحد الموافق 26 ديسمبر 2021، ووقع البروتوكول كل من الدكتور/ أشرف العربي الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ورئيس معهد التخطيط القومي بالقاهرة، ووزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري السابق، والدكتور/ إسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وذلك بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالقاهرة فرع القرية الذكية.

ويهدف البروتوكول إلى توثيق أواصر التعاون بين الجانبين في دعم الأنشطة المشتركة في مجال التدريب والبحث العلمي، إدراكاً لأهمية التنسيق والتشاور بينهما في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، خاصة في المجالات الاقتصادية والعلمية المختلفة.



وقد تم الاتفاق بين الطرفين على دعم التعاون العلمي في مجال البحث الأكاديمي من أجل توثيق الروابط الأكاديمية وتنشيط التعاون بينهما في الموضوعات محل الاهتمام المشترك، مثل دعم قضايا العمل العربي المشترك وبالأخص في المجال الاقتصادي، وتعزيز سبل تطوير البحث العلمي والأكاديمي في المجال الاقتصادي.



كما تعمل الاتفاقية أيضاً على تنسيق الزيارات لتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك على الساحتين العربية والدولية، مع تبادل الخبرات والكفاءات العلمية والبحثية والأكاديمية في المجال الاقتصادي، ويكون التعاون بصفة رئيسية في الأنشطة المتعلقة بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك ، ومن أهم هذه الأنشطة تلك المتخصصة في مجال التدريب والبحوث والتي تعمل علي تبادل الأساتذة والخبراء من مختلف التخصصات للمشاركة في تنفيذ مهام البرامج والدورات التدريبية والتعليمية والأكاديمية

وشملت الاتفاقية إقامة الندوات العلمية والمؤتمرات السنوية والحلقات النقاشية في الموضوعات محل الاهتمام المشترك بما يعزز البحث العلمي والنشاط الأكاديمي، وخاصةً مثل تنظيم المؤتمر العلمي الاقتصادي السنوي الذي يعمل علي توطيد العلاقات بين سائر الاقتصاديين العرب والجمعيات والمؤسسات العلمية المناظرة في الوطن العربي وخارجه.

اجتماع مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية فبراير / شباط 2022

عقد أعضاء مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
اجتماعه الدوري في فبراير/شباط 2022 والذي أسفر عن العديد
من القرارات أهمها :

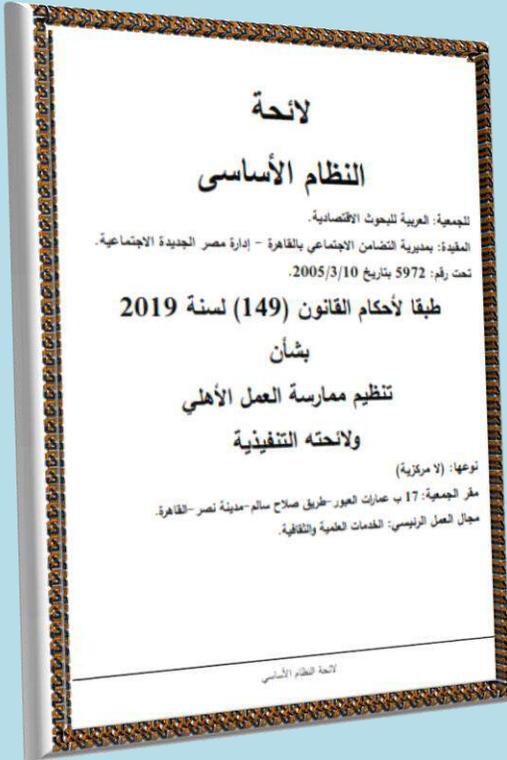
توجيه الشكر للسيد الأمين العام الأستاذ الدكتور / أشرف العربي
لما بذله من جهد في توفيق أوضاع الجمعية وفقاً لقانون تنظيم
ممارسة العمل الأهلي الجديد رقم (149) لسنة 2019، ولائحته
التنفيذية، واعتماد لائحة النظام الأساسي الجديد للجمعية.

كما ثمن المجلس بكثير من الاطمئنان الجهود المبذولة في أنشطة كل
من المجلة العلمية ونشرة الرباط وورش العمل، ويتطلع أعضاء المجلس
إلى المزيد من النشاطات والإنجاز.

قرر المجلس عقد المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية في الأول من
أكتوبر / تشرين أول 2022، وذلك بالتعاون مع الأكاديمية العربية
للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري حول موضوع "تعزيز قدرة الاقتصادات
العربية على الصمود في مواجهة الأزمات".

قرر المجلس عقد اجتماع الجمعية العمومية العادية للجمعية بالتزامن
مع عقد المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية في أكتوبر/ تشرين أول
2022، وذلك لمناقشة جدول الأعمال المقرر وفقاً للمادة (24) من
لائحة النظام الأساسي للجمعية.

كما قرر المجلس البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة الجديد وفقاً للمواد
(31)، (32)، (33) من لائحة النظام الأساسي للجمعية.



المؤتمر العلمي السادس عشر

للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

حول موضوع

"تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات"

مدينة العلمين الجديدة- جمهورية مصر العربية: 1-2 أكتوبر/ تشرين أول 2022





المؤتمر العلمي السادس عشر

للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

حول

"تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات"

مدينة العلمين الجديدة- جمهورية مصر العربية: ١-٢ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٢٢



الورقة الخلفية للمؤتمر

مقدمة:

أصبحت الأزمات سمة من سمات العصر الحالي ومظهرًا من مظاهر النظام العالمي الجديد. فقد تزايدت حدة تلك الأزمات في السنوات الأخيرة وتسارعت وتيرتها وتعددت أنواعها، بصورة أصبحت تمثل تهديدًا واضحًا على قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة تلك الأزمات، ومن ثم على طموحاتها من أجل تحقيق أهداف التنمية بمفهومها الشامل والمستدام. ولعلّ أبرز الأمثلة الحديثة على تلك الأزمات المتلاحقة الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وأزمات ما عُرف بثورات "الربيع العربي" بدءًا من ٢٠١١ ومرورًا بأزمات النفط والغذاء المتكررة، وأزمة التغيرات المناخية، وجائحة كوفيد-١٩ التي ضربت العالم منذ بداية عام ٢٠٢٠ وما صاحبها من أزمات واختناقات في أسواق النفط والغذاء والدواء وسلاسل الإمداد العالمية، وانتهاءً -حتى الآن- بالأزمة الروسية-الأوكرانية وما نشهده من احتمالات تصعيد مرتقبة خلال الفترة القادمة. ولاشك أن لتلك الأزمات تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الاقتصادات العربية بشكل خاص. فمازالت تلك الاقتصادات العربية تعاني من ذات الاختلالات الهيكلية التي رصدتها كافة التقارير والدراسات الرصينة على مدى العقود الماضية، بل إن تلك الاختلالات قد تفاقمت بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة ولم تعد حتى الدول العربية النفطية بمنأى عن تأثيراتها السلبية، وهو ما يطرح تساؤلاً منطقيًا حول قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة تلك الأزمات وكيفية تعزيز تلك القدرة خلال السنوات القادمة. وهذا التساؤل سيكون محور النقاش الأساسي خلال جلسات المؤتمر.

الهدف من المؤتمر:

يهدف المؤتمر إلى تقديم إجابات علمية رصينة على العديد من الأسئلة الفرعية التي تنبثق من التساؤل الأساسي السابق، والتي من أهمها:

- هل يمكن تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات في ظل نظم الإدارة التقليدية لتلك الاقتصادات، ودون تغيير الفلسفة الاقتصادية والنموذج التنموي الذي تتبناه الاقتصادات العربية؟



- كيف يمكن للدول العربية الصمود أمام الأزمات العالمية المتلاحقة، في ظل التحديات الناشئة عن التطورات السياسية والعسكرية الدولية، وما تشهده الدول العربية ذاتها من صراعات سياسية وعسكرية؟
- هل لدى الاقتصاديون العرب طرحًا عمليًا بديلًا لما يطرحه صندوق النقد الدولي من وصفات كلاسيكية لعلاج الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية بكافة تصنيفاتها (مرتفعة/متوسطة/منخفضة الدخل)؟
- كيف يمكن تحقيق الاستدامة المالية في ظل تفاقم أزمة المديونية في غالبية البلدان العربية؟
- كيف يمكن للتحول الرقمي أن يعزز من قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات؟
- هل يمكن لسلاسل القيمة العربية أن تكون مدخلًا برامتيًا للإسراع بجهود التكامل العربي وتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات؟
- هل تطبيقات الاقتصاد الأخضر تُعدّ نوعًا من الترف الفكري أم آلية من آليات تعزيز الصمود في مواجهة الأزمات؟

محاور المؤتمر:

المحور الأول: الإطار النظري والنموذج التنموي العربي

وستناقش الأوراق المقدمة في هذا المحور بشكل نظري مُعمّق الفلسفة الاقتصادية والنموذج التنموي والإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تتبناه البلدان العربية، ومدى ملاءمة تلك الفلسفة وذلك النموذج والإطار المؤسسي لمتطلبات تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الاستدامة والصمود في مواجهة الأزمات سواء المالية أو الاقتصادية أو الجيوسياسية أو الاجتماعية أو الصحية أو المناخية أو غيرها من الأزمات العالمية والإقليمية التي يمكن التركيز عليها في الأوراق المقدمة ضمن هذا المحور.

المحور الثاني: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي كمدخل لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على

الصمود في مواجهة الأزمات

رَكَز المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية الذي عقد في نهاية عام ٢٠١٩ على آفاق وتحديات التنمية العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة. وجاءت جائحة كوفيد-١٩ التي ضربت العالم منذ



بداية عام ٢٠٢٠ وحتى الآن لتسلط مزيداً من الضوء على الفرص والتحديات التي تفرضها تلك الثورة الرابعة، وليكتسب التحول الرقمي زخمًا متزايدًا كواحد من أهم آليات تحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة وكأحد المداخل الرئيسية لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات. وتركز الأوراق المقدمة في هذا المحور على العلاقة بين التحول الرقمي من جهة والنمو الاحتوائي والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وكذا على تقييم جهود البلدان العربية في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وكيفية تكثيف تلك الجهود وتطوير برامج العمل خلال الفترة القادمة. ومن المتوقع أيضًا أن تكتسب قضية الاستثمار في رأس المال البشري أهمية خاصة في الأوراق المقدمة في هذا المحور كواحدة من أهم متطلبات الإسراع بجهود التحول الرقمي في الدول العربية.

المحور الثالث: الاقتصاد الأخضر في مواجهة أزمة تغير المناخ

أصبحت أزمة تغير المناخ محور اهتمام العالم في السنوات الأخيرة لما تفرضه من تحديات متزايدة على فرص وإمكانات التنمية المستدامة، التي بات البعد البيئي بُعدًا أساسيًا من أبعادها اعتبارًا من عام ٢٠١٥. ورغم أن الدول العربية ليست المصدر الرئيسي لانبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ بشكل عام، إلا أن الدراسات والتقارير الحديثة تؤكد أن تلك الدول ستكون من أكثر دول العالم تضررًا من تلك الأزمة المناخية. وهنا تبرز أهمية الأوراق التي ستناقش ضمن هذا المحور، والتي ستركز على قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية في البلدان العربية، وكيفية الاستفادة من ممارسات وتطبيقات الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، ولتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات.

المحور الرابع: سلاسل القيمة العربية والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات

كان من المظاهر التي واكبت جائحة كوفيد-١٩ وتمخضت عنها حدوث اختناقات حادة في سلاسل الإمداد العالمية، وبروز النزعات القومية والإقليمية كبديل للعولمة، وهو ما يبرز أهمية اندماج الاقتصادات العربية في سلاسل قيمة إقليمية كأحد المداخل البرجماتية نحو تحقيق حلم التكامل العربي المشترك، وتعزيز قدرة تلك الاقتصادات على الصمود في مواجهة الأزمات بوجه عام، وأزمات سلاسل

الإمداد وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بوجه خاص. وسترکز الأوراق المقدمة في هذا المحور على كيفية تطوير سلاسل القيمة العربية والفرص والتحديات التي تواجه الجهود المبذولة في هذا الإطار، خاصةً ما يتعلق منها بالاتفاقيات التجارية، مع إمكانية تسليط الضوء على فكرة العناقيد الصناعية أو غيرها من الأفكار الحديثة المطروحة في الأدبيات والممارسات الناجحة.

المحور الخامس: التحولات الاقتصادية السياسية والعسكرية الدولية في ظل الأزمة الروسية-الأوكرانية وتأثيراتها على قدرة الاقتصادات العربية على الصمود

ألقت الأزمة الروسية-الأوكرانية بظلالها على الاقتصاد العالمي، وأدت إلى توجيه ضربة قاصمة إلى الأسواق الدولية التي كانت تعاني بالفعل من آثار تفشي جائحة كوفيد-19. وقد توقع الكثيرون أن تؤدي ضغوط نشوب الحرب الروسية-الأوكرانية إلى العديد من التداعيات التي من شأنها التأثير على الأمن الغذائي العالمي، والسياحة، وسلاسل الإمداد العالمية، والنقل، وأسواق الطاقة، وغيرها. فضلاً عن التوقعات بارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مخاطر التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية-الأوكرانية، حيث أصبحت العقوبات الاقتصادية سلاحاً رئيسياً تستخدمه الدول بعضها ضد بعض بهدف تغيير موقف الدول المُعاقبة، أخذاً في الاعتبار الأبعاد الأيديولوجية والسياسية للعقوبات الاقتصادية، ودورها كأداة لحفظ الأمن والسلم الدوليين. ولن تجد الاقتصادات الناشئة بصفة عامة، والاقتصادات العربية بصفة خاصة، نفسها بمنأى عن تداعيات الصراع والأزمة الروسية-الأوكرانية، وخاصةً إذا ما تعمقت الحرب وطال أمدها واتسع مداها.

وستناقش الأوراق البحثية المقدمة في هذا المحور بالتحليل التطورات الناشئة عن نشوب الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصادات العربية، واستشراف مدى قدرة تلك الاقتصادات على الصمود في مواجهة مثل هذه التحديات، وبحث الكيفية والآليات التي يمكن التوافق عليها عربياً لمواجهة هذه النوعية من الأزمات، وبما يعزز من صمود اقتصادات الدول العربية في مواجهتها، وخاصةً في ظل التوقعات بارتفاع معدلات التضخم، والمخاطر المعنية بالأمن الغذائي في الاقتصادات العربية في ظل اعتمادها على استيراد المنتجات الزراعية للوفاء بمتطلباتها الغذائية، وتصاعد المخاطر المرتبطة باضطراب سلاسل التوريد والإمداد، وبقطاع النقل، ومخاطر عدم اليقين بالنسبة للأسواق المالية، وأسواق الطاقة والمواد الأولية. فضلاً عن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي من المتوقع أن



تتحملها الاقتصادات العربية كأحد تداعيات التصعيد المتوقع للحرب الروسية-الأوكرانية وتفاقم تأثيرات العقوبات الاقتصادية.

المحور السادس: تمويل التنمية وتحقيق الاستدامة المالية في ظل تفاقم أزمة المديونية العربية

يتوقع الكثيرون قرب حدوث أزمة مديونية عالمية جديدة، وهو ما يفرض تساؤلات منطقية حول قدرة الدول العربية على تمويل أجهزتها واستراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة في ظل الارتفاع المتزايد في حجم مديونياتها الداخلية والخارجية، وما يعنيه من ذلك من ضغوطات على استقرارها المالي والنقدي بشكل خاص وعلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في تلك الدول بشكل عام. وستتناول الأوراق البحثية المقدمة في إطار هذا المحور بالتحليل قضايا تمويل التنمية والاستدامة المالية والمديونية العربية وكيفية التعامل معها خلال الفترة القادمة، كأحد أهم آليات تحقيق أهداف التنمية العربية من جهة، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات من جهة أخرى.

المحور السابع: الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية: هل من طرح عربي بديل لروشتة صندوق النقد الدولي

أجمعت الدراسات والتقارير الرصينة على مدى العقود الماضية على أن الدول العربية -بمختلف تصنيفاتها- تعاني من اختلالات هيكلية واضحة تتمثل في انخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وضعف دور كل من الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم مشاكل عجز الموازنة العامة والميزان التجاري والجاري وميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الدين العام والبطالة الهيكلية والفقر وغيرها من المشاكل والاختلالات الهيكلية الأخرى. وتلجأ الدول العربية - كغيرها من البلدان النامية- غالبًا لصندوق النقد الدولي لمواجهة تلك الاختلالات. ويقوم الصندوق عادةً بفرض إجراءات تقشفية صارمة على تلك الدول، تكون لها تداعيات سلبية خطيرة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وهو ما يجعلها عرضة لانتقادات واسعة من المثقفين والاقتصاديين والمواطنين العرب، وهو ما يطرح تساؤلاً منطقيًا حول البديل العربي الذي يمكن طرحه عمليًا كبديل لسياسات توافق واشنطن التي تدعمها عادةً برامج صندوق النقد الدولي، وهو ما يفترض أن يكون محل اهتمام الأوراق المقدمة ضمن هذا المحور.



أنشطة المؤتمر:

- الجلسات العامة لعرض أوراق العمل المقدمة من المتحدثين الرئيسيين.
- الجلسات المتخصصة لمناقشة الأوراق البحثية المحكمة والمقبولة للعرض في المؤتمر.
- الحلقات النقاشية للخبراء وصانعي السياسات المعنية بموضوع ومحاور المؤتمر.

اللغات:

يمكن تقديم الأبحاث باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، وسوف تتاح خدمات الترجمة الفورية أثناء انعقاد جلسات المؤتمر.

المشاركون:

- الباحثون والأكاديميون المعنيون بقضايا الوطن العربي الاقتصادية بوجه عامة، والمهتمون بمحاور المؤتمر بشكل خاص.
 - ممثلو الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بقضايا الوطن العربي الاقتصادية، وبموضوعات ومحاور المؤتمر على وجه الخصوص.
 - ممثلو الوزارات والهيئات الوطنية في كافة أقطار الوطن العربي المعنية بمحاور المؤتمر.
- علمًا بأن الجهة المنظمة ستتحمل مصاريف السفر والإقامة الخاصة بأصحاب البحوث المقبولة للعرض في المؤتمر.

مكان الانعقاد:

مدينة العلمين الجديدة، جمهورية مصر العربية.

تاريخ الانعقاد:

١-٢ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٢٢.



صدر العدد 84 من مجلة
الجمعية "بحوث اقتصادية
عربية" متضمناً ستة دراسات
وهي على النحو التالي :-

اسم الباحث	عنوان البحث
د. عبد الفتاح العموص	1 الهجرة المنظمة والهجرة المخالفة للأنظمة من بلدان المغرب العربي: مسح للأدبيات مع إشارة تطبيقية قياسية إلى "هجرة العودة" في الحالة التونسية
د. جميل سالم العريقي	2 العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية: بالتطبيق على "اليمن - مصر - الأردن" للفترة من (2009-2017)
د. محمد الأمين بودخيل د. نعمة زيرمي د. مبارك بن زاير	3 التمويل الجماعي الإسلامي كوسيلة للتمويل الاجتماعي: التجارب الرائدة لمنصات التمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة في شمال أفريقيا
د. علاء بسيوني عبد الرؤف د. كرم جاد الله	4 دور الوقف في علاج بعض المشكلات الاقتصادية المعاصرة: التجربة المصرية
د. حسام الدين محمد عبد القادر أ. جهاد عادل أحمد فراج	5 نمذجة الأمن الاقتصادي القومي والإنساني في مصر باستخدام التكامل المشترك
أ. حازم حسانين محمد	6 التقرير الاقتصادي العربي الموحد: عرض عام

أخبار أعضاء الجمعية

صدر القرار الجمهوري بتعيين

الأستاذ الدكتور/أشرف العربي رئيساً لمعهد التخطيط القومي

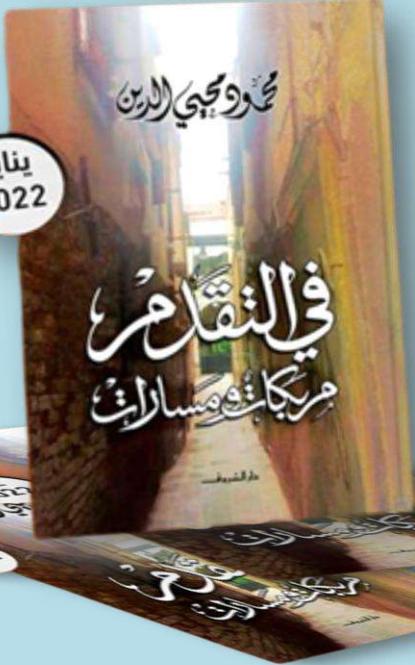


أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قراراً بتعيين الأستاذ الدكتور أشرف العربي، الأمين العام للجمعية، وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري السابق، رئيساً لمعهد التخطيط القومي بالقاهرة لمدة أربع سنوات اعتباراً من الأول من مارس/آذار 2022. وإذ تتقدم الجمعية بخالص التهنية إلى الدكتور/أشرف العربي، وتتمنى لسيادته دوام التوفيق والمزيد من التقدم.

صدر كتاب

" في التقدم مسارات ومربكات "

للأستاذ الدكتور / محمود محيي الدين



صدر في يناير/ كانون الثاني 2022 كتاب " في التقدم مسارات ومربكات " عن دار الشروق لمؤلفه الأستاذ الدكتور/ محمود محيي الدين، المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي، وعضو الجمعية. ويتناول الدكتور/ محمود محيي الدين في كتابه ما شهده سباق الأمم والتنافس بينها من تنوع المعوقات والصدمات والمستجدات المفاجأة، وهو ما يطلق عليه المؤلف اسم "المربكات". وإذ تتقدم الجمعية بخالص التهنية إلى الدكتور/ محمود محيي الدين، وتتمنى لسيادته دوام التوفيق والمزيد من التقدم

أخبار أعضاء الجمعية

تعيين الأستاذة الدكتورة/ عادلّة عبد السلام رجب، مقرراً للجنة الاقتصاد والعلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة



أصدرت الدكتورة / إيناس عبد الدايم وزيرة الثقافة المصرية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021، قراراً بالتشكيل الجديد للجان المجلس الأعلى للثقافة، لدورة جديدة مدتها عامان، متضمناً تعيين الأستاذة الدكتورة / عادلّة عبد السلام رجب، عضو الجمعية، مقرراً للجنة الاقتصاد والعلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة. وإذ تتقدم الجمعية بخالص التهئة للدكتورّة/عادلّة رجب، وتتمنى لسيادتها دوام التوفيق والمزيد من التقدم.

تعيين الأستاذة الدكتورة/ دينا جلال، عضواً في
لجنة تطوير الإدارة الثقافية وتشريعاتها
بالمجلس الأعلى للثقافة



أصدرت الدكتورة/ إيناس عبد الدايم وزيرة الثقافة المصرية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021، قراراً بالتشكيل الجديد للجان المجلس الأعلى للثقافة، لدورة جديدة مدتها عامان، متضمناً تعيين الأستاذة الدكتورة / دينا جلال، عضو الجمعية، عضواً في لجنة تطوير الإدارة الثقافية وتشريعاتها بالمجلس الأعلى للثقافة. وإذ تتقدم الجمعية بخالص التهئة للدكتورّة/ دينا جلال، وتتمنى لسيادتها دوام التوفيق والمزيد من التقدم .

دعوة للنشر في المجلة العلمية للجمعية مجلة " بحوث اقتصادية عربية "

تشرف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - ومقرها القاهرة - بأن تدعو السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية كافة، وأعضاء مراكز البحوث، والباحثين المستقلين، والمعنيين بالكتابة العلمية في حقل الاقتصاد، إلى نشر أعمالهم العلمية في مجلتها العلمية المحكمة: "بحوث اقتصادية عربية".

لقد ظلت "بحوث اقتصادية عربية" كمجلة علمية محكمة طوال أكثر من ربع قرن، منذ إصدار عددها الأول، من خلال الجمعية، في خريف 1992 - ثم بعد إصدارها بالتعاون مع "مركز دراسات الوحدة العربية" في ربيع 2007 - منبراً لمدارس علم الاقتصاد المتنوعة في الوطن العربي؛ وهي تعاهد جمهوره الاقتصاديين العرب أن تظل كذلك على الدوام. وإذ تؤكد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أن أداء رسالة مجلتها رهين بثقة قرائها على امتداد المنطقة العربية.

وتهيب الجمعية بالباحثين الاقتصاديين العرب المهتمين بالنشر العلمي بالمجلة العلمية للجمعية، مراعاة تنوع قاعدة القراء، مما يستلزم الجمع بين قواعد المنهجية العلمية في البحث الاقتصادي، وبين سلاسة العرض التحليلي المنظم، وبما قد يستتبعه ذلك من التخفيف أحياناً من بعض التفاصيل التقنية في صلب النص، مع إمكان الاحتفاظ بها في ملاحق الدراسة.

وغني عن البيان فيما يخص "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" ومجلتها العلمية، أنما يجمع شمل الاقتصاديين العرب هو العمل على توسيع دائرة التفكير العلمي المشترك، مع إدراك بأن الأدوات التقنية المتجددة للبحث العلمي، بما في ذلك من استخدام الأساليب الكمية لقياس التغيير في الظواهر الاقتصادية، إنما هي وسائل لاستجلاء الحقيقة وليست غايات في حدود ذواتها.

من هذا المنطلق الذي بدأت منه الجمعية في أداء رسالتها منذ ما يقرب من أربعة عقود، ومجلتها العلمية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، تستأنف الجمعية ومجلتها مسيرتها الهادفة إلى المساهمة في بناء قاعدة للرؤى المشتركة بين الاقتصاديين العرب، أينما كانوا، والتقريب البناء فيما بينهم، وتشجيع البحث العلمي الهادف إلى المشاركة الفاعلة في عملية التنمية العربية بأفاقها المستقبلية الرحبة.. سعياً إلى تنويع وتعميق البنى الإنتاجية، وتحقيق التطلعات الاجتماعية والثقافية، والمشاركة الفعالة للمجتمع العربي في بناء عالم جديد.

وتستقبل المجلة المساهمات المتنوعة من الأبحاث الاقتصادية التي ستخضع للتحكيم، بالإضافة إلى أبواب خاصة لمقالات الرأي، ومراجعات الكتب، والندوات، والمؤتمرات العلمية، والعرض التحليلي للتطورات الاقتصادية العربية والدولية.

ترسل المساهمات بإحدى الطريقتين الآتيتين:

✉ بالبريد العادي على العنوان التالي للجمعية: 17 بعمارات العبور - طريق صلاح سالم - مدينة نصر، ص.ب: 88 بانوراما أكتوبر؛ الرمز البريدي: 11811 - القاهرة، جمهورية مصر العربية.

✉ بالبريد الإلكتروني الخاص بالجمعية وهو asfer.egypt89@gmail.com

علماً بأنه يفضل الإرسال عبر البريد الإلكتروني للجمعية

دعوة للنشر في النشرة الدورية للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية نشرة "الرباط"

تصدر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية نشرتها الدورية " الرباط" بهدف متابعة الاقتصادات العربية وتطوراتها، فضلاً عن الرغبة في تدعيم وتوثيق الروابط الفكرية والعلمية بين أعضاء الجمعية، وكذلك مع المهتمين بشؤون البحث العلمي والأكاديمي في المجال الاقتصادي.

لذا فإننا نوجه الدعوة إلى السادة أعضاء الجمعية بموافقاتنا بشكل دوري ومنتظم بكافة الأخبار التي تخص انجازاتكم العلمية والمهنية والأكاديمية، وكذلك التي تخص الشأن الاقتصادي للقطر العربي المنتمين إليه، وذلك تمهيداً لنشره اتباعاً في نشرة الجمعية (الرباط)، وبهدف تعميق روابط التواصل والترابط بين أعضاء الجمعية، وأيضاً مع المهتمين بشؤون البحث العلمي والأكاديمي في المجال الاقتصادي، وكذلك مع المنتمين إلى الجمعية من خلال أنشطتها المتنوعة.

• ويرجي من السادة الأعضاء إرسال مساهماتهم بإحدى الطريقتين الآتيتين:

بالبريد العادي على العنوان التالي للجمعية: 17 بعمارات العبور - طريق صلاح سالم - مدينة نصر، ص.ب: 88 بانوراما أكتوبر؛ الرمز البريدي: 11811 - القاهرة، جمهورية مصر العربية.

بالبريد الإلكتروني الخاص بالجمعية وهو asfer.egypt89@gmail.com

علماً بأنه يفضل الإرسال عبر البريد الإلكتروني للجمعية